من بوابة "الدولة" إلى أبواب "التقسيم"

الدولة الهشة والإسلام السياسي

نبيل الملحم

من بوابة «الدولة» إلى أبواب «التقسيم»

الدولة الهشة والإسلام السياسي

نبيل الملحم
برلين - خريف ٢٠٢٥

من بوابة "الدولة" إلى أبواب "التقسيم"
الدولة الهشة والإسلام السياسي

لوحة الغلاف: لقمان أحمد
اخراج: حسين خان

"مركز البوصلة / شرق المتوسط"

منذ بدأت في تأمل صعود الإسلام الراديكالي، شعرتُ أن ما أتعقبه ليس مجرد حركة دينية أو احتجاج سياسي، بل مشروع سياسي منهجي قادر على إعادة هندسة الدولة والمجتمع من الداخل، مستغلاً هشاشة المؤسسات، الفساد، الخوف، ولعبة «الوعد الإلهي"، ليعيد رسم السلطة والموارد وفق مصالحه الخاصة.. السودان وسوريا كانتا أمامي كلوحتين مريعتي الحدة، كل منهما يحمل تفاصيله الخاصة، ومع ذلك تتقاطع النتائج في خطوط واضحة:

- الدولة المركزية تتلاشى، الأقاليم تتصارع، المجتمع يتجزأ إلى قطع متناثرة من الولاءات المتنافسة، والفوضى تصبح واقعًا يوميًا.

في السودان، كنت أشعر بالرهبة وأنا أقرأ شهادات من عاشوا عهد البشير، عن القرى التي تحولت إلى أحياء صامتة، حيث لا صوت يجرؤ على الاعتراض، عن السجون المليئة بالمعتقلين السياسيين، وعن المزارعين والطلاب والموظفين الذين أصبحوا رهائن للأجهزة الأمنية مراقبين في كل خطوة، مضطرين للعيش تحت تهديد دائم.. لم يكن الفساد مجرد أموال تُنهب، بل شبكة مترابطة من الولاءات والمحسوبية، حيث كل قرار يخدم السلطة الحاكمة ولا يخدم المواطنين، هذه البيئة من الخوف والفساد جعلت الأرض خصبة لصعود الحركات الإسلامية التي استغلت الانقسامات العرقية والطائفية لتبني سلطتها عبر ميليشيات مسلحة، قوانين مؤدلجة، وتحالفات محلية، وصولًا إلى انفصال جنوب السودان وظهور دويلات متفرقة تسيطر على مواردها لتبدّدها.

- في سوريا (ماقبل استيلاء الإسلاميين على الحكم)، كان المشهد لايقل قتامة.

كنت أتخيل المعتقلين في صيدنايا، حيث الآلاف من الرجال والنساء، أحيانًا مجرد صوت معارض، يُحرمون من الضوء والهواء، ويختفون

في زنازين التعذيب وماكينات الجثث، بينما الأجهزة الأمنية تراقب كل خطوة في دمشق أو في القرى البعيدة.. الدولة غارقة في الخوف والفساد، والموظفون والحكومة أداة للسيطرة لا للخدمة، ولكن:

- ولكن ماذا؟

ولكن عندما صعدت "هيئة تحرير الشام" الفصيل المشتق من «القاعدة» إلى السلطة، بدأت الدولة الهشة تستكمل انهيارها أمام أعيننا:

- الجيش تم رحله، الموظفون (وخصوصاً العلويون) شطبوا من الوظيفة العامة، المجازر الطائفية في الساحل والسويداء أُجبرت الأقليات على البحث عن حكم ذاتي وقد ارتفعت نغمة الانفصال عن الدولة، أما الأكراد في الشمال الشرقي فهم يسعون للحفاظ على حكمهم الذاتي أو الانتقال إلى كونفدرالية محلية، بحثاً عن النجاة من «دولة» انتهكت حقوقهم، القومية، وصولاً لشطب أجزاء كبيرة منهم من حقهم بالمواطنية.

في الوقت ذاته، تحالفت "الهيئة"، وقد باتت «السُلطة»، لتحلّ محل جمهورية الأسدين، (الراحل حافظ ووارثه بشار / لاحظوا جمهورية ووراثة!!)، تحالفت مع مخلفاتها من أوليغارشيا النظام السابق، أولئك الذين نهبوا البلد، لضمان الموارد والسيطرة، وهو ما جعل الدولة المركزية مجرد ظل يزول تدريجيًا، فيما جاءت «هيئة تحرير الشام" لتعلن لنا أن المجتمع السوري خديعة من قِطع في بازل من الأقاليم المتناحرة، ولنكتشف أن البلاد لم تكن سوى رقعاً ممزقة من أثواب مختلفة الألوان والأشكال جمعها ترزي بمقص الدولة البوليسية، مجمل ماحدث، أن «الإنكار» المتراكم» افتُضِح"، وقد حبُل بالعتمة وألقى مواليه في عز الظهيرة حيث الأضواء المبهرة.

كنت أرى التشابه بين السودان وسوريا بوضوح:

- في كلتا الحالتين، صعود الإسلام الراديكالي استغل جمهوريات الخوف والفساد القائمة مسبقًا، حيث الدولة المركزية لم تكن عادلة أو قوية بما يكفي لمواجهة المشاريع الراديكالية، وتثبيت قواعد العنف الأهلي.

- في السودان وسوريا، الفوضى والانقسام لم يكونا حادثًا عابرًا، بل نتيجة طبيعية لمزيج من القمع، الفساد، والانقسامات الطائفية والعرقية، وتحويل السلطة إلى أداة لخدمة مشروع سياسي راديكالي مُهد له، بما جعل بذوره تنمو.. الإسلام الراديكالي الذي برهن لنا أن الدولة البوليسية السابقة عليه، ليست سوى دولة الأقنعة، تلك التي ترتدي قناع القوة فيما الهشاشة والضعف يختفي تحت قناعها، أما عنّا، نحن مواطنيها، وأعني سكّان الدولة إياها، فربما نعجز عن الرؤيا، أو ربما لم نحاول، أو ربما لم نرغب..

والآن:

هذا البحث يسعى لأن يكون سجلًا لتلك التجارب، ليس فقط من زاوية التحليل السياسي، بل أيضًا بوصفه سردًا للحياة اليومية تحت سلطة "الإسلام الراديكالي" بما ورث من "الدولة البوليسية"، وهاهو «الإسلام الراديكالي» يُعلن دولته، أما عناوين دولته:

. المجازر، الطرد من الوظائف، تفكيك الجيش، الصراع على الموارد.. يحدث هذا ما بعد سقوط سلطة "آل الأسد"، فيما كانت البلاد ماقبل السقوط معتقلة تختفي في سجن صيدنايا أو تحت مراقبة الأجهزة الأمنية، حيث كل نفس رهينة، وكل قرار سياسي يخضع للولاءات وسلطة توزيع النقمة، واحتكار النعمة.

هذا في سوريا، فما الذي كان عليه حال السودان؟

إن لم تتطابق الصورة السودانية مع الصورة السورية، فكلا التجربتين مثلتا اختبارات قاسية، فجّة، ودموية، وقد كانت الانتهاكات للحق الإنساني، هي المتن والهامش في كلا التجربتين.

- ما الذي حاولته في هذا البحث؟

حاولت أن يشعر القارئ بأنه يمشي بين الأقاليم السودانية المتناحرة، وأن برافقني وهو يراقب تحركات "هيئة تحرير الشام" في دمشق، وأن يدرك كيف تتحول الدولة إلى فسيفساء من الأقاليم المتناحرة، كل منها يحرس سلطته وموارده، بعد انهيار الدولتين وفي ظل ما آلت إليه التجربتين ومفادها:

- غياب سلطة مركزية قادرة على فرض القانون أو حماية المواطنين، وصولاً إلى دولة فاشلة حتى ولو لم تواتها الشجاعة لإعلان فشلها.

وهكذا، تصبح هذه المقدمة ليست مجرد تمهيداً لبحث، بل بوابة لعالم حقيقي، نعيش فيه تجربة الدولة المفككة تحت صعود الإسلام السياسي ما بعد الدولة البوليسية، ونفهم كيف يمكن للتجارب الواقعية في السودان وسوريا أن تكون درسًا صارخًا عن هشاشة الدولة البوليسية أمام المشاريع الراديكالية، خاصة حين تكون الدولة نفسها قائمة على الخوف والقمع والفساد، لتكون الخلاصة:

- حرامي قاتل، يسطو على شرطي فاسد.

الفصل الأول

السودان : سلة الغذاء .. البلد الجائع

- هل يؤدي الإسلام الراديكالي حتماً إلى تفتيت الدول؟

بلا أيّ تحفظ أستطيع الإجابة، وهي إجابة اظنها استندت إلى ما يكفي من الوقائع ومن دروس التاريخ القريب والتي سيعثر القارئ عليها في سياق هذا البحث الذي يشتغل على ما يكفي من استبعاد الدوافع الشخصية أو الانفعال، أما عن هذا السؤال، فليس سوى نتاج تجربة دموية عاشتها أكثر من دولة عربية وإسلامية خلال العقود الأخيرة، ففي كل مرة يدخل فيها الإسلام الراديكالي ساحة السياسة أو السلاح، تتصدع البنية الوطنية، وينكشف هشيم الاجتماع السياسي، لينتهي الأمر إما بانقسام جغرافي معلن (كما حدث في السودان)، أو بانقسام فعلي غير معلن (كما في العراق وليبيا وسوريا واليمن).

سيبدو الاستخلاص مبكّرا، غير أنه سيعثر على الإجابة لاحقاً، أما المقدمات فتفيد أنه بخلاف الحركات الإصلاحية أو الدعوية، لا يكتفي الإسلام الراديكالي بالاحتجاج على السلطة، ولا يطرح بديلاً داخل الإطار الوطني القائم، بل يذهب مباشرة إلى نفي شرعية الدولة ذاتها، فالدولة الحديثة في نظره «صنيعة استعمارية»، وقوانينها «طاغوت»، ومن هنا، يصبح الولاء للأمة المتخيلة (الخلافة) لا للدولة الواقعية، وهكذا تتحول المواطنة إلى عبء، والاختلاف المذهبي أو القبلي إلى ذريعة للقتل والإقصاء، دون أن يخلو كل هذا من الفقه وأصوات الفقهاء.

الدولة «اللادينية" يفسرها الإسلاميون الراديكاليون على أنها دولة ذات سيادة مستقلة عن «شريعة الله» ومن ثم فـ «إن الحُكم إلاّ لله»، ومادام الله لم يتجلّ شخصياً في القصور الملكية والجمهورية، وأعني

في قصور الدولة ومؤسساتها (ولم يسبق له الظهور في كل العصور والدهور بما فيها دول الرسل بمنوعاتهم) فلهذا معنى واحد، أنهم هم من سيحلون محلّ الله، يضربون بسيفة، ويمارسون الحكم بصلاحياته، وصولا لتجاوز صلاحيات الله إن اقتضى الأمر، وبالنتيجة ستكون:

- الحروب الأهلية.

ومن الحروب الأهلية إلى التقسيم.

هل يكفي أن نحمّل الإسلام الراديكالي وحده مسؤولية التقسيم بنماذجه والتي سنعرض لها لاحقاً؟

قد يكون الجواب "أعقد"، فالإسلام الراديكالي، ليس سوى تزاوج الاستبداد السياسي في أنظمة الدولة البوليسية ، مع اليأس الذي يبحث عن وعد، وليس ثمة وعد عرفه الإنسان أكثر إغراء وانفلاتاً من الوعد الديني، وعليه ما كان للراديكالية أن تتمدد لولا هشاشة البنى الوطنية، وأنظمة الاستبداد التي قمعت السياسة وأفرغت المجتمع من أدواته المدنية، وحين انهارت هذه الأنظمة أو ضعفت، لم يجد الناس سوى الإسلام الراديكالي حاملاً للبديل:

- سريع التعبئة، شديد الوضوح في شعاراته، وقادر على استثمار الغضب واليأس.

وهذه هي الأمثلة بين أيدينا، والتاريخ مازال في المدى الحيوي لذاكرتنا، فليس صدفة أن ينتعش الإسلام السياسي في بلدان الخرابات من مثل «السودان، ليبيا، اليمن، العراق» وسوريا التي مازالت تلملم جراحها في طريقها إلى الإبادات المتبادلة أو إلى التقسيم.

ومع ذلك، فإن التجربة التاريخية توضح أن "الإسلام الراديكالي" لا ينتج وحدةً حتى بين أتباعه أنفسهم، فهو سرعان ما ينقلب إلى صراع داخلي بين الفصائل المتنافسة، المشتَقّة وتوائمه، وكل منها بزعم امتلاك الحقيقة النهائية، وبذلك، يصبح التفتيت نتيجة شبه محتومة، ليس فقط للدولة القائمة، بل

حتى للحركات التي ترفع راية الراديكالية نفسها، ذلك أن عالم هذه الحركات أشبه بعالم القنافذ ففي ليالي الصقيع القارس، تجد القنافذ نفسها أمام معضلة قاسية، إن اقتربت من بعضها لتتقاسم الدفء، انغرست أشواكها في أجساد رفقائها فسال الدم بينهم، وإن تباعدت لتتفادى الوجع، هلكت بردًا، كأنها خُلقت لتعيش مأساة الخيار المستحيل:

- الاقتراب جرح، والابتعاد موت.

تلك هي العلاقة بين فصائل "الإسلام الراديكالي" ومن السهل على القارئ تتبع التشققات في هذه الحركات، وآخرها وأكثرها وضوحاً تشققات «تنظيم القاعدة».

السودان: سلة الغذاء والبلد الجائع

في السودان، حيث كانت الأراضي الممتدة على ضفاف النيل تمثل «سلة العالم الغذائية»، تجد اليوم الأرض نفسها ممزقة، والمواشي والحقول خاوية.. القمح والذرة والسكر تتوفر على الورق، لكن على الأرض، الفقر والجوع يثقلان كاهل الإنسان، وصولاً للقول بأن السودان هو الأكثر جوعاً في عالم اليوم، وياللمفارقة:

- سلّة الغذاء فارغة من الغذاء.

سيضاف إلى المجاعة ذلك المشهد الحزين، فالقرية التي كانت تنبض بالحياة، صارت صامتة، الشوارع مليئة بما تحدثه الراجمات من حفر، كما بالدماء، والبيوت مدمرة.

في الخرطوم ومدن الغرب والجنوب، يسود القتل الوحشي كحقيقة يومية، لا حرب تقليدية فقط، بل اقتلاع وتهجير جماعي، لا يفرق بين رجل أو امرأة أو طفل.. الاغتصاب أصبح أداة إرهاب، يمارس علنًا لترويع السكان، وكأن الجسد البشري صار ساحة صراع سياسي يُعلنها المتنفذون بقوة الرعب.. الأسواق خاوية، المدارس مغلقة، والمستشفيات عاجزة عن استيعاب الجرحى.

جذور الحكم الإسلامي في السودان:

بدأ انهيار اليسار السوداني من لحظة صعوده تقريبًا، فالحزب الشيوعي، الذي كان في ستينيات القرن الماضي من أقوى الأحزاب الشيوعية في العالم العربي والأفريقي، لم يستطع أن يتحوّل من حزب متمركز في المدن، إلى قوة اجتماعية ممتدة في الريف والأطراف، ومع فشل تجربته في المشاركة بالسلطة عقب ثورة أكتوبر ١٩٦٤، ثم اصطدامه بانقلاب جعفر نميري عام ١٩٦٩، جاءت ضربة قاصمة بعد فشل انقلاب هاشم العطا في ١٩٧١ وما تبعه من إعدامات واعتقالات واسعة أطاحت بالصف الأول من قياداته.. منذ تلك اللحظة، دخل الحزب في حالة تآكل بطيء، تفاقمها انقساماته الداخلية، وتغيّر المزاج الشعبي الذي أخذ يميل إلى الخطاب الديني أكثر من الخطاب الأيديولوجي الماركسي، وفي الفراغ الذي خلّفه انحسار اليسار، بدأ الإسلاميون بقيادة حسن الترابي في التمدد داخل الجامعات والنقابات، مستفيدين من خيبة الأمل في المشروع الشيوعي ومن غياب الديمقراطية، ومع ضعف الأحزاب التقليدية (الأمة والاتحادي) وتآكل اليسار، لم يبق في المشهد سوى العسكر من جهة، والإسلاميين من جهة أخرى.. واللقاء بين الطرفين لم يكن مفاجئًا:

.العسكر بحاجة إلى قاعدة أيديولوجية تمنح شرعية لحكمهم، والإسلاميون بحاجة إلى ذراع قمعية تحمي مشروعهم.

هكذا جاء انقلاب ١٩٨٩، حيث تحالف الجيش بقيادة عمر البشير مع الجبهة الإسلامية القومية، ليبدأ فصل جديد من تاريخ السودان، عنوانه تحالف العسكر والإسلام السياسي الذي مزّق البلاد وأدخلها في أطول أزماتها دموية وحزناً.

أما عن حسن الترابي (١٩٣٢–٢٠١٦) فهو واحد من أكثر الشخصيات إثارة للجدل في التاريخ السوداني الحديث.. فقيه، مفكر، وسياسي جمع بين العمامة والسلطة، قاد «الجبهة الإسلامية» وأدخل السودان في تجربة

حكم إسلامي تركت آثارًا عميقة.. عُرف بدهائه السياسي وقدرته على التحالف ثم الانقضاض، فكان وراء انقلاب ١٩٨٩ الذي جاء بالبشير، ثم انتهى به الأمر خصماً، سجيناً، جمع بين خطاب التجديد الديني وأدوات المكر السياسي.. بين الفقيه المنظِّر ورجل السلطة المتعطش لها، يُنظر إليه اليوم كرمز للذكاء الذي ضيّع السودان بين أحلام «المشروع الإسلامي» وواقع الاستبداد العسكري.

أما عمر حسن أحمد البشير (١٩٤٤) فهو ضابط عسكري قاد انقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩ بتحالف مع الجبهة الإسلامية القومية، وحكم السودان ثلاثين عامًا بقبضة عسكرية . أمنية مزجت بين الاستبداد الديني والشمولية العسكرية.. في عهده اندلعت الحرب الأهلية التي انتهت بانفصال جنوب السودان، واشتعلت أزمة دارفور التي جلبت له مذكرتي توقيف من المحكمة الجنائية الدولية بتهم الإبادة وجرائم الحرب.. اعتمد على سياسة القمع وتوظيف الدين لتثبيت سلطته، ثم انقلب على رفاقه الإسلاميين وضيّق عليهم حين اشتد صراعه مع الترابي.. انتهى حكمه في أبريل ٢٠١٩ بثورة شعبية أسقطته بعد أن أرهق البلاد اقتصادياً وسياسياً، تاركًا إرثًا من الانقسامات والدماء والخراب.

تحالفهما (الترابي . البشير)، كان تحالف البندقية مع العمامة، وكلبهما متعطش لامتلاك «الحق الكلّي»، ومعهما بدأت سياسات فرض الشريعة، لتشمل قوانين العقوبات، والملابس، والتعليم، والقضاء.. من لم يلتزم بالشريعة أو اعتنق ديانة أخرى، أصبح مواطنًا من الدرجة الثانية، أو هدفًا محتملًا للإقصاء (يحدث هذا في سوريا اليوم ربما كتدريب لما هو أفظع).. عندهما:

- الراديكالية لم تكن مجرد فكرة، بل منظومة عمل متكاملة.

- الجيش والشرطة أصبحا أدوات لتطبيق الشريعة.

- الميليشيات المحلية تشكلت لحماية مناطق معينة وفرض الولاء.

- المجتمع المدني أصبح مضغوطًا بين فرض الشريعة وخطر العنف.

في هذه البيئة، أصبح الانقسام الداخلي بين الشمال والجنوب، وبين مختلف الجماعات المسلحة، هو قاعدة الحياة اليومية، لا استثناء لها، والنموذج السوداني ربما يتكرر في سوريا اليوم، فالتاريخ وفق ردّ كارل ماركس على مواطنه فيلهام فريدرش هيغل، وعبر كتابه الثامن عشر من برومير: "هيغل يلاحظ في مكان ما أن جميع الأحداث والشخصيات العظيمة في تاريخ العالم تحدث مرتين"، وقد نسي أن يضيف: "المرة الأولى كمأساة، والمرة الثانية كمهزلة".

الطريق إلى الانفصال:

الجنوب، وأعني جنوب السودان، وهو من الغالبية المسيحية التقليدية في معتقداتها، رفض أن يكون جزءًا من مشروع الدولة الإسلامية الصارم، وكان هذا سببًا مباشرًا للحرب الطويلة، وقد ابتدأت بـ :

- الهجمات على القرى الجنوبية، إحراق المنازل، قتل المدنيين، وتهجير السكان بالقوة.

- تجنيد الأطفال والشباب، وكلا الجانبين استخدموا الشباب والاطفال كجنود، لكن شمال السودان وظف الفكر الراديكالي لإضفاء شرعية دينية على العنف.

- تدمير البنية التحتية، المدارس والمساجد والكنائس أصبحت أهدافًا صراعية، ما أدى إلى تدمير التعليم والخدمات الأساسية.

النتيجة كانت انشقاق الجنوب رسميًا عام ٢٠١١، بعد عقود من الحرب التي أودت بحياة مئات الآلاف ونزحت الملايين، كان هذا أول تقسيم كلي للدولة نتيجة مباشرة لتطبيق الراديكالية الإسلامية.

ما حدث في النهاية، أن انتهى الجنوب بالانفصال عن الشمال عام ٢٠١١، لكن هذا لم يكن نهاية القصة.

اليوم، العنف مستمر، والصراع على السلطة بين الميليشيات المختلفة، وبين الجيش (بل الجيوش) صراعات قاتلة، هذا الصراع ينذر بما يشبه تقسيم ثالث، فالخريطة السودانية الثالثة باتت ممكنة.

صعود الراديكالية الإسلامية والانقسام التاريخي:

بدأ صعود الحركة الإسلامية السودانية بقيادة حسن الترابي، مستغلة الفقر والتهميش في الريف والمدن الصغيرة، خصوصًا في الشمال.. الترابي فهم جيدًا أن الدين يمكن أن يكون أداة قوية للسيطرة على الناس، وأن تطبيق الشريعة يمكن أن يمنح الشرعية لأي نظام سياسي، فاليائسون لابد وسيكونون أكثر احتياجاً لله من السعداء، وبالنتيجة فالله ظاهرة بشرية ربما لدفع المجتمعات للاتحاد، والهوية، والعجز عن التفسير.

حدث ذلك في ظل انهيار اليسار السوداني كما أسلفنا، ما يدعوني لمراجعة بعض من محطات اليسار السوداني.

اليسار في مواجهة الإسلام الراديكالي والعسكر:

الحزب الشيوعي السوداني، كان من أبرز القوى السياسية في السودان منذ الأربعينات والخمسينات، تميز الحزب بتنظيمه القوي بين العمال والفلاحين والطلاب، وقدم كبديل سياسي واجتماعي للتيارات التقليدية والدينية.

في الستينات والسبعينات، شارك الحزب في الحياة السياسية بفاعلية:

- خاض انتخابات وأسس نفوذه بين النقابات والجامعات.

- دعا إلى إصلاحات اجتماعية، توزيع عادل للأرض، وتحرير الفلاحين من النفوذ القبلي.

كان يقدّم نفسه كقوة علمانية حديثة، تواجه الرجعية الدينية والاديولوجيا الدينية، وتسعى لتحديث الدولة والمجتمع.

الصدام:

مع صعود الترابي والحركة الإسلامية، بدأت مواجهة غير متكافئة:

- الحزب الشيوعي حاول مواجهة الخطاب الديني الراديكالي بخطاب اجتماعي علماني، لكنه وجد نفسه في عزلة.

- الحركة الإسلامية استخدمت الدين كسلاح سياسي، وجعلت أي نقد لها بمثابة «كفر»، ما جعل مواجهة اليسار صعبة ومعقدة.

- الطابع الشعبي للحركة الإسلامية، خصوصًا في الريف والشمال، منحها قاعدة أوسع مقارنة باليسار الذي اعتمد على المدن والعمال والطلاب.

نتيجة ذلك كانت إضعاف اليسار السوداني تدريجيًا، إذ لم يكن بمقدوره استقطاب قطاعات واسعة من المجتمع، خصوصًا مع توسع تأثير الشريعة والضغط الاجتماعي على السكان للانضمام إلى التيار الإسلامي.

العسكر:

العسكر كانوا حذرين من تحالفات القوى اليسارية والمجتمعية، لذا تعاملوا مع الحزب الشيوعي بالقمع المباشر:

- بعد انقلاب ١٩٦٩ بقيادة جعفر النميري، بدأ الحزب الشيوعي يواجه الحظر السياسي والملاحقة.

- رغم فترات التحالف الجزئي مع النظام، ظل الحزب هدفًا للانقلابات العسكرية لاحقًا، خصوصًا حين تحالف العسكر مع الترابي والحركة الإسلامية.

هذا التحالف الثلاثي (العسكر + الترابي + الحركة الإسلامية) أجهز عمليًا على اليسار، وزجّ قياداته في السجون، أو دفعه إلى الهامش السياسي.

نتيجة مواجهة الإسلام الراديكالي والعسكر معًا، عاش اليسار السوداني هزيمة مزدوجة:

- على المستوى السياسي: فقد نفوذه داخل البرلمان والمجتمع المدني.

- على المستوى الاجتماعي: فقد قدرته على الاستقطاب الشعبي، خصوصًا في الريف والشمال، مقابل قاعدة الحركة الإسلامية المتنامية.

تجربة الحزب الشيوعي السوداني تظهر كيف يمكن لليأس السياسي، التحالفات غير المتوقعة، واستخدام الدين كأداة للسيطرة، أن تضعف

القوى اليسارية حتى في بيئة كانت خصبة لتنظيمها، كما توضح التناقض البنيوي بين مشروع علماني وحداثي من جهة، ومشروع ديني راديكالي مدعوم من الدولة والعسكر من جهة أخرى، وكيف يمكن أن يؤدي هذا التناقض إلى تراجع القوى المدنية واليسارية بشكل كامل.

كان الحزب الشيوعي السوداني شهد انقسامات داخلية خلال فترة السبعينات، حيث ظهرت خلافات حول التوجهات السياسية والاستراتيجية، أدى ذلك إلى انقسام الحزب إلى فصيلين رئيسيين:

- الحزب الشيوعي السوداني، بقيادة عبد الخالق محجوب، الذي دعم المشاركة السياسية السلمية.

- الحزب الشيوعي السوداني - القيادة الثورية الذي انشق عن الحزب الأم في عام ١٩٦٥، متأثرًا بالانقسام السوفيتي-الصيني، ودعا إلى الكفاح المسلح كوسيلة للتغيير.

في عام ١٩٧١، بعد محاولة انقلابية فاشلة شارك فيها ضباط شيوعيون، شنت حكومة جعفر النميري حملة قمع ضد الحزب الشيوعي السوداني، وتم إعدام قادة الحزب البارزين، مثل عبد الخالق محجوب، يوسف كوة، الشفيع أحمد الشيخ، بابكر النور، وحسن الأمين.

هذا القمع أدى إلى تدمير البنية التنظيمية للحزب، مما جعله غير قادر على التأثير في السياسة السودانية لفترة طويلة.

العودة والتحديات الجديدة:

بعد فترة من التهميش، عاد الحزب الشيوعي السوداني إلى الساحة السياسية بعد ثورة ديسمبر ٢٠١٨، التي أطاحت بنظام عمر البشير، ومع ذلك، واجه الحزب تحديات جديدة، بما في ذلك:

- الصراع بين الجيش والدعم السريع، الذي أدى إلى تدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية في البلاد كما إلى تحديات اقتصادية واجتماعية بما في ذلك

ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وتحديات سياسية بما في ذلك الانقسامات داخل قوى الحرية والتغيير، التي كانت تقود المرحلة الانتقالية.

في السبعينات، ما بعد تحالف الإسلام الراديكالي بقيادة حسن الترابي في السودان، مع العسكر، واجه الحزب الشيوعي السوداني هذا التحالف، حيث كان عبد الخالق محجوب يرى أن الإسلام الراديكالي والعسكر يشكلان تهديدًا للديمقراطية والتعددية السياسية في السودان.

في عام ١٩٧١، بعد محاولة انقلابية فاشلة شارك فيها ضباط شيوعيون، شنت حكومة جعفر النميري حملة قمع ضد الحزب الشيوعي السوداني، تم إعدام قادة الحزب البارزين، بما في ذلك عبد الخالق محجوب، في ٢٨ يوليو ١٩٧١

رغم مرور السنوات، لا يزال عبد الخالق محجوب رمزًا للنضال ضد الاستبداد، لا يُحتفى بذكراه كما يستدعي الضمير.

من كان جعفر النميري هذا؟

جعفر محمد نميري (١٩٣٠ – ٢٠٠٩) كان أشبه بعسكري يلبس ثوب الزعيم دون أن يعرف كيف يرتديه؛ وصل إلى السلطة بانقلاب ١٩٦٩ رافعًا شعارات الاشتراكية والتحالف مع الشيوعيين، ثم انقلب عليهم بدموية، وبعد سنوات صار «إماماً» يطبق الشريعة ويجلد خصومه، كأن السياسة عنده لعبة تغيير أزياء أكثر منها مشروع حكم.. كان خطابه خليطًا من الانفعال والارتجال، يحكم بالحدس أكثر مما يحكم بالعقل، فيصحو السودان كل بضع سنوات على تحول جديد لا يدري كيف بدأ ولا إلى أين ينتهي، ترك صورة الزعيم المتقلب: "نصف ناصري، نصف خليفة راشد، ونصف مهرج سياسي جمع الأضداد بلا اتساق، حتى سقط في انتفاضة أبريل ١٩٨٥ ليكتشف السودانيون أن سنواته الست عشرة كانت استراحة عبثية في تاريخهم المثقل بالانتكاسات والوعود".

- ما سرّ «الأسلمة" التي ذهب اليها النميري؟

تحالف النميري مع الجيش كان دائمًا هشًا، وكان عليه أن يحافظ على ولاء

الضباط في مواجهة المعارضة اليسارية والشيوعية، التي كانت لا تزال تشكل تهديدًا رغم تراجعها بعد ١٩٧١، فيما كان الترابي والحركة الإسلامية قد شكّلوا قوة منظمة وقاعدة شعبية واسعة، خصوصًا في الشمال والريف.

هذه الحركة قدمت للنميري خيارًا جذابًا:

- استخدام الدين كأداة شرعية للسلطة، واستقطاب قاعدة شعبية واسعة بسرعة، بدل الاعتماد فقط على الجيش أو النخب المدنية، فقد رأى أن التحالف مع الإسلاميين قد يعزز سلطته ضد أي تهديد داخلي من اليسار أو من ضباط الجيش الطامحين، وعلى الرغم من خلفيته العلمانية والاشتراكية، لم يكن النميري معاديًا للدين في حد ذاته، وكان لديه وعي بأن الدين جزء لا يتجزأ من الهوية السودانية، فيما تحوله إلى الإسلام السياسي كان في جزء منه تكتيكيًا، يدمج بين السلطة السياسية والدين لتأمين الشرعية في نظر الجماهير.

هذا واحد من عوامل «أسلمته» المباغتة، أما العامل الثاني فلابد واستند إلى عامل إقليمي، ففي الثمانينات من القرن الفائت، كانت القوى الإقليمية مثل السعودية ومصر وليبيا تلعب دورًا في دعم الحركات الإسلامية كبديل عن الشيوعية أو الاشتراكية.. النميري استفاد من هذا الواقع الإقليمي للحصول على دعم مالي وسياسي للحفاظ على حكمه، مما عزز ميله نحو السياسات الإسلامية.

تحول النميري إلى الإسلام السياسي كان مزيجًا من الضغط الداخلي (اقتصادي، سياسي، عسكري)، الفرص الاستراتيجية (قاعدة شعبية منظمة)، والأثر الإقليمي والدولة.

الدين لم يكن مجرد تحول إيماني، بل استراتيجية للبقاء في السلطة، واستغلال الدين لتوسيع الدعم الشعبي وتحجيم اليسار والشيوعيين، الذين شكلوا تهديدًا حقيقيًا له في السابق.

- السقوط:

مناورات النميري، لم تكن كافية لتخليه في حكم السودان، فقد «حان سقوطه»، وكان سقوطه نتيجة مزيج من التآكل الداخلي والضغط الشعبي

أكثر منه مؤامرة مفاجئة، فالرجل الذي بدأ يساريًا متحالفًا مع الشيوعيين، ثم تحوّل إلى يميني يرفع راية الشريعة مع الإسلاميين، أنهك السودان بتقلباته وبحكمه الفردي.. حين اشتد عليه الغضب الشعبي في بداية الثمانينيات، كان قد فقد حلفاءه جميعًا، فالعسكر تبرموا من مغامراته واعتبروا أنه يجرّ المؤسسة إلى صراعات عبثية، والإسلاميون وجدوا فيه حاكماً يوظف الشريعة كديكور أكثر من كونه مشروعًا متكاملًا، والمعارضة المدنية والنقابات وصلت إلى مرحلة الانفجار بسبب الغلاء والقمع.

في أبريل ١٩٨٥، خرج الشارع السوداني في انتفاضة واسعة قادتها النقابات والطلاب، مستفيدين من تراخي الجيش الذي لم يعد مستعدًا للموت دفاعًا عن زعيم فقد بريقه.. كان نميري في رحلة إلى واشنطن عندما اندلعت المظاهرات، وحين حاول العودة، وجد الأبواب مغلقة والطائرة تهبط في القاهرة لا في الخرطوم.

هكذا انتهى حكمه الطويل، ليس ببطولة ولا بملحمة، بل بسقوط صامت لرجل تحالف مع الجميع ثم خذلوه جميعًا، تاركًا وراءه إرثًا من التناقضات التي اختصرت شخصية حكمه كله.

سوار الذهب:

بعد سقوط جعفر نميري في انتفاضة أبريل ١٩٨٥، تولى الحكم مجلس عسكري انتقالي برئاسة المشير عبد الرحمن سوار الذهب، الذي تسلم السلطة بتوافق مع النقابات والأحزاب، وتعهد أن تكون مهمته مؤقتة لإدارة المرحلة الانتقالية، وبالفعل، سلّم السلطة بعد عام واحد لحكومة منتخبة برئاسة الصادق المهدي، لكن تلك التجربة الديمقراطية الثالثة في السودان لم تعمّر طويلاً، إذ أطاح بها انقلاب عمر البشير بتحالفه مع الإسلاميين في ٣٠ يونيو ١٩٨٩

سوار الذهب؟

غالباً ما يُمتدح هذا الرجل بالقول أنه تخلّى عن السلطة، دون أن يتمسك بها طامحاً أن يأخذها معه إلى قبره، فالرجل، حالة نادرة في التاريخ

السوداني والعربي، إذ صعد إلى قمة السلطة فجأة، وغادرها طوعًا، فصار رمزًا للاستثناء وسط زعماء يلتصقون بالكراسي حتى الموت.

من حيث شخصيته، كان عسكريًا تقليديًا، هادئ الطبع، ميالًا للانضباط أكثر من المغامرة، لا يملك كاريزما الزعيم الملهم، لكنه يملك سمعة الضابط المستقيم، قليل الكلام، كثير الحذر.. نفسيًا، يظهر كأنه رجل "وظيفي" لا "رسولي"، أي أنه لم يرَ الحكم قدَرًا أو رسالة شخصية بقدر ما رآه عبئًا مؤقتًا، هذا التكوين جعله أقرب إلى صورة الموظف العسكري الذي ينفذ ما يعتقد أنه واجب ثم ينسحب.

حين اندلعت انتفاضة أبريل ١٩٨٥ وسقط جعفر نميري، كان سوار الذهب وزير الدفاع وقائد الجيش، لم يكن أمامه إلا خياران:

- أن يقمع الانتفاضة كما فعل نميري في محطات سابقة، أو أن ينحاز للشارع.

اختار الثاني، لكن بحسابات دقيقة، لم يكن متحمسًا للثورة الشعبية بقدر ما كان مدركًا أن استمرار نميري صار مستحيلًا، وأن الجيش نفسه لن يغامر بالقتال دفاعًا عنه.

تولّى رئاسة «المجلس العسكري الانتقالي»، وأدار السلطة عامًا واحدًا (١٩٨٥ – ١٩٨٦)، ثم سلّمها لحكومة منتخبة برئاسة الصادق المهدي بعد انتخابات عامة، ليكسب بذلك صورة «الجنرال الزاهد في الحكم».. هذا التخلي عن السلطة جعله يُمدح كثيرًا، لكنه في العمق يعكس طبيعته الحذرة، فقد آثر الخروج بسلام وضمان مكانة أخلاقية، بدلًا من الغرق في مستنقع السياسة السودانية الذي أسقط غيره.

- بهذا أضاف سوار الذهب، الذكاء بالإضافة للزهد بالسلطة.

باختصار، سوار الذهب لم يكن ثائرًا ولا زعيمًا، بل عسكريًا واقعيًا وجد نفسه في ظرف تاريخي، فمرّ من السلطة مرور العابر، وترك خلفه صورة نادرة:

- حاكم عربي تنازل عن الحكم بإرادته.

الصادق المهدي.. الزعيم الحائر:

الصادق المهدي (١٩٣٥ – ٢٠٢٠) زعيم طائفة الأنصار ورئيس حزب الأمة، كان ابن بيت ديني . سياسي عريق، جمع بين الثقافة الحديثة والإرث التقليدي، فظهر دائمًا بوجه مزدوج:

- سياسي إصلاحي متعلم من أوكسفورد، وفي الوقت نفسه وريث زعامة طائفية تمتد جذورها إلى الثورة المهدية، وهي الثورة الممتدة من (١٨٨١–١٨٩٨) فكانت انتفاضة دينية . سياسية كبرى قادها محمد أحمد بن عبد الله الذي أعلن نفسه «المهدي المنتظر»، ودعا لمقاومة الحكم التركي . المصري الذي كان يفرض الضرائب الباهظة ويعاني من فساد إداري واغتراب عن المجتمع المحلي، التف حول المهدي الفقراء والقبائل الساخطة والطرق الصوفية، فتحولت دعوته إلى حركة مسلحة اجتاحت السودان.

عام ١٨٨٥ سقطت الخرطوم وقُتل غوردون باشا، وأُقيمت «الدولة المهدية» التي حكمت بمرجعية دينية صارمة وواجهت تحديات اقتصادية وإدارية قاسية.. بعد وفاة المهدي، واصل خليفته عبد الله التعايشي الحكم حتى جاءت الحملة البريطانية . المصرية التي هزمت قواته في معركة كرري (أم درمان) سنة ١٨٩٨، منهية الدولة المهدية.

باختصار، المهدية كانت ثورة دينية واحتجاجًا اجتماعيًا ضد ظلم الحكم الأجنبي، نجحت في إقامة دولة سودانية مستقلة لأول مرة منذ قرون، لكنها سرعان ما انهارت تحت ضغط الاستعمار الجديد وصعوبات الحكم الداخلي، أما عن «الصادق المهدي"، فقد اتسمت فترة حكمه بعد انتخابات ١٩٨٦ بالارتباك أكثر من الحسم.. جاء إلى السلطة على أنقاض نظام نميري، وسط تطلعات شعبية كبيرة، لكنه واجه ثلاث عواصف:

- الحرب الأهلية في الجنوب، الأزمة الاقتصادية، والانقسامات الحزبية التي شلّت الديمقراطية الثالثة.

من حيث التحالفات، لم يكن المهدي محسوبًا على العسكر، بل عاش دائمًا في حالة شد وجذب معهم، يخشى انقلابهم لكنه عاجز عن الاستغناء

عنهم، أما الإسلاميون، فقد حاول أن يستوعبهم داخل اللعبة السياسية تارة، وأن يحدّ من نفوذهم تارة أخرى، لكنه لم يحسم موقفه، فاستفادوا من ارتباكه حتى انقلبوا عليه بتحالفهم مع البشير عام ١٩٨٩، أما اليسار، فعلاقته بهم كانت أقرب إلى البرود والخصومة الأيديولوجية، وإن جمعته بهم أحيانًا جبهات معارضة ضد العسكر.

وهكذا يمكن وصف حكمه بـ «التردد»:

- لا هو حسم أمره في مواجهة العسكر، ولا هو واجه الإسلاميين بوضوح، ولا استطاع أن يقود جبهة مدنية متماسكة.

بدا كمن يريد أن يرضي الجميع، فانتهى إلى خسارة الجميع، لذلك كانت فترته قصيرة (١٩٨٦–١٩٨٩)، لتطويها دبابة انقلاب الإسلاميين. العسكر.

وهكذا كان سقوطه:

سقوط الصادق المهدي في انقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩ كان لحساب تحالف العسكر مع الإسلاميين، العسكر بقيادة عمر البشير قدّموا الذراع القمعية، والجبهة الإسلامية القومية بقيادة حسن الترابي وفّرت الغطاء الأيديولوجي والتنظيمي، وبذلك، لم يكن سقوط المهدي لصالح الجيش وحده، ولا لصالح الإسلاميين وحدهم، بل لصالح مشروع مشترك جمع القوة المسلحة مع الطموح العقائدي، على أنقاض حكومة مدنية ضعيفة لم تستطع حماية نفسها.

مرحلة البشير:

مرحلة عمر البشير واحدة من أطول وأكثر مراحل السودان تعقيدًا، لأنها بدأت بانقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩ حين تحالف الجيش مع الجبهة الإسلامية القومية بقيادة حسن الترابي، هذا التحالف أعطى الانقلابيين ما يشبه «العقل المدبّر» من الإسلاميين، و«العضلات» من العسكر.

عند استلام البشير الحكم، كان السودان مثقلاً بالحرب الأهلية في الجنوب، واقتصاد مترنح بعد سنوات من الجفاف والأزمات، ونظام سياسي فقد ثقة الشارع.. الانقلاب قدّم نفسه كمنقذ من الفوضى،

لكنه سرعان ما كشف عن وجهه:

- دولة مؤدلجة، تحكم بالشريعة وتستخدم جهازًا أمنيًا باطشًا، وتغلق المجال العام أمام المعارضة.

في بدايته، كان تحت ظل الترابي، منفذًا لـ«المشروع الحضاري الإسلامي"، ثم سرعان ما انقلب على الترابي عام ١٩٩٩ بعد صراع على السلطة، ليحتكر الحكم مع دائرة ضيقة من العسكريين والإسلاميين الموالين له.. خارجيًا، تقلب بين إيران وليبيا في التسعينيات، ثم اقترب من الخليج لاحقًا، وانفتح على الولايات المتحدة حين احتاج لرفع العقوبات.

إلى أين مضى السودان في عهده؟

الحرب الأهلية استمرت حتى توقيع اتفاقية نيفاشا (٢٠٠٥) التي مهدت لانفصال الجنوب (٢٠١١)، وهو أخطر ماحدث في عهده، وكان قد سبق اتفاقية نيفاشا اشتعال أزمة دارفور (٢٠٠٣) لتجلب له تهمة الإبادة الجماعية ومذكرة توقيف من المحكمة الجنائية الدولية.

- الاقتصاد انهار بعد فقدان نفط الجنوب، ومعه فقد النظام أي قدرة على شراء الولاءات.

انتهى كل شيء بثورة شعبية عارمة أطاحت به في أبريل ٢٠١٩، لتطوي ثلاثة عقود من الاستبداد، تاركة السودان أكثر انقسامًا وضعفًا مما كان عليه عند استلامه السلطة.

بزّة عسكري لعمامة مرشد:

تحالف عمر البشير مع حسن الترابي بعد انقلاب ١٩٨٩ كان لحظة مفصلية في تاريخ السودان الحديث، حيث جمع بين القوة العسكرية للجيش والغطاء الأيديولوجي والسياسي للجبهة الإسلامية القومية.. بدا هذا التحالف شراكة استراتيجية:

- البشير بحاجة إلى شرعية دينية لتثبيت حكمه، والترابي بحاجة إلى

الذراع القمعية للجيش لضمان تنفيذ مشروع الدولة الإسلامية.

على الأرض تجلّى هذا في تطبيق الشريعة، وسيطرة الإسلاميين على الجامعات والنقابات وبعض الوزارات، وفرض قبضات أمنية صارمة على المعارضة، بينما ظل الاقتصاد هشًا والحرب في الجنوب مستعرة.. اجتماعيًا وثقافيًا، أدى التحالف إلى تشديد الانقسامات الدينية والسياسية، وتحجيم الحريات، ونشر خطاب ديني صارم يفرض نفسه على الحياة العامة، هذا التحالف لم يدم طويلًا، إذ بحلول ١٩٩٩ تصاعد الصراع بين الطرفين:

- البشير أراد احتكار السلطة، بينما حاول الترابي الحفاظ على نفوذه السياسي والإيديولوجي.

وهكذا انتهى الأمر بإبعاد الترابي، ليصبح حكم البشير حكماً منفردًا يعتمد على العسكر والإسلاميين الموالين له فقط، تاركًا إرثًا من الانقسامات الداخلية، أزمات الشرعية، وضغوط اقتصادية واجتماعية عميقة على السودان.

في مرحلة التحالف هذه، أصبح تطبيق الشريعة الإسلامية أداة مركزية للحكم، لكنه لم يكن مجرد التزام ديني بل أداة للسيطرة السياسية والاجتماعية.. تم إصدار قوانين عقوبات صارمة، شملت الجلد والحدود على مخالفات مثل السرقة أو الزنا، بالإضافة إلى تشديد القيود على الحريات العامة، مثل حرية التعبير والإعلام، وفرض رقابة صارمة على الصحافة والجامعات.. المجتمع السوداني وجد نفسه محاصرًا بين الذراع الأمني للعسكر والغطاء الأيديولوجي للإسلاميين، العسكر يفرض النظام بالقوة، والإسلاميون يفرضون الضوابط الدينية والاجتماعية، مما خلق حياة يومية مراقبة، منقسمة، ومليئة بالخوف.

الأثر النفسي والاجتماعي كان عميقًا:

- المواطن البسيط اضطر إلى التكيف مع قوانين صارمة غالبًا ما كانت غير متسقة، بينما شرائح المجتمع الأقل تديّنًا أو الأقل ولاءً للنظام عاشت

حالة تمرد داخلي صامت، تحايلًا على القوانين أو عزلة اجتماعية.

- المناطق الحضرية الكبرى شهدت مقاومة ضمنية، أما الريف فكان أكثر تأثرًا بسبب قوة التنظيم الديني والمحلي، لكن الجميع كان تحت ضغط ثنائية «العسكر والإسلاميين»، التي هيمنت على السياسة، الاقتصاد، والثقافة في السودان خلال تلك الحقبة، وأصبحت أساس الانقسامات العميقة التي سيواجهها السودان لاحقًا.

دعونا ننتقل إلى «لاحقاً»:

بعد انقضاء مرحلة التحالف الأول بين البشير والترابي، دخل السودان في حقبة جديدة اتسمت باحتكار البشير للسلطة، إذ أزاح الترابي وأحكم سيطرته على الجيش والإسلاميين الموالين له فقط، هذا التحول أعطى النظام صبغة أكثر استبدادًا:

- أصبحت المؤسسات المدنية ضعيفة، الحريات العامة شبه منعدمة، والرقابة مشددة على الإعلام والتعليم.

- على الصعيد الاجتماعي، استمر الشعب في العيش تحت ضغوط اقتصادية شديدة، إذ تدهورت الأوضاع بعد استمرار الحرب في الجنوب وتفاقم أزمة دارفور لاحقًا، مع تضخم ونقص في الموارد الأساسية.

- سياسيًا، تحالف البشير المتقلب مع قوى خارجية مختلفة، بدءًا من إيران وليبيا في التسعينيات، وصولًا إلى الخليج والولايات المتحدة لاحقًا، وفقًا لمصالحه الاقتصادية والضغط الدولي.

- أما على الصعيد الداخلي، فقد حاول النظام استيعاب بعض المعارضة عبر تهميش الخصوم، لكنه عمّق الانقسامات بين فئات المجتمع، وأغلق المجال لأي مشروع ديمقراطي فعّال.

مع مرور السنوات، تراكمت الضغوط الاقتصادية والاجتماعية، وبدأت احتجاجات شعبية متقطعة تتحول تدريجيًا إلى موجة واسعة.

هذه المرحلة انتهت في ٢٠١٨–٢٠١٩ بثورة شعبية ضخمة أطلقت غضب الشارع

على السلطة، والتي أنهت ثلاثة عقود من حكم البشير، ووضعت السودان أمام تحديات جديدة من حيث التوافق السياسي، إعادة بناء الدولة، ومواجهة الانقسامات العميقة التي تركتها عقود السلطة الاستبدادية.

ولكن لم تعد السودان الى بناء الدولة، ولم تواجه الانقسامات الداخلية فما الذي حدث؟

- ماحدث:

بعد سقوط البشير لم يعد السودان تلقائيًا إلى بناء الدولة أو إلى حل الانقسامات الداخلية؛ بل دخل مرحلة أكثر هشاشة وتعقيداً، يمكن اختزالها بعناوين:

- الفراغ المؤسساتي، فالسنوات الطويلة من الحكم الاستبدادي أنهكت المؤسسات المدنية والأجهزة الإدارية، فوجدت الحكومات الانتقالية نفسها بلا أدوات فعّالة لإدارة الدولة أو تقديم الخدمات الأساسية.

- الصراعات العرقية والدينية والإقليمية لم تُحل، وأزمات مثل دارفور وجنوب السودان تركت جذورًا عميقة من الاحتقان والكراهية.

- الجيش ظل لاعبًا مركزيًا، والانتقال المدني لم يكن مستقلاً تمامًا، ما أعاق أي مشروع لإعادة بناء دولة مدنية متماسكة.

- انهيار الاقتصاد بعد عقود من الفساد والعقوبات والاعتماد على النفط أدى إلى فقر جماعي، مما زاد الاحتقان الاجتماعي، وأضعف قدرة الحكومة على إدارة التحولات.

- الأحزاب والحركات المختلفة لم تتفق على مشروع موحّد، فازدادت الانقسامات بدلًا من أن تتراجع.

النتيجة أن السودان، بعد الثورة، وجد نفسه في مرحلة انتقالية هشّة، تُصارع من أجل استقرار مؤقت، بينما الانقسامات القديمة والجديدة ما

زالت قائمة، فتظهر الاحتجاجات والصراعات المحلية كل فترة.. باختصار، الثورة أسقطت حكمًا استبداديًا، لكنها لم تضع بعد أسس دولة قوية أو توافقًا وطنيًا يحل الانقسامات المزمنة.

حسناً وما الذي حصل بعد هذا؟

بعد الثورة، دخل السودان مرحلة انتقالية مضطربة اتسمت بالتقلبات السياسية والصراعات بين المدنيين والعسكريين:

- تشكّلت حكومة مشتركة بين قوى مدنية وعسكرية، برئاسة رئيس الوزراء عبد الله حمدوك، مع مجلس سيادي يضم العسكريين.. الهدف كان إدارة المرحلة الانتقالية لمدة ٣٩ شهرًا، وإعداد البلاد للانتخابات، لكنها واجهت صعوبة في فرض سيطرتها على المؤسسات والموارد.

- استمر الاقتصاد في التدهور بسبب الديون، التضخم، نقص الغذاء والوقود، وغياب الاستثمارات، ما أجّج الاحتجاجات الشعبية، إذ كان المواطن يطالب بحياة كريمة أكثر من مطالبه السياسية فقط.

- دارفور والنيل الأزرق وجبال النوبة شهدت تصاعدًا للعنف بين المجموعات المسلحة، بينما استمرت المفاوضات مع الحركات المتمردة حول دمجها ضمن الجيش أو منحها حكمًا ذاتيًا محدودًا.

- الأحزاب والحركات المدنية لم تتفق على قيادة واضحة، مما سمح للعسكر بالحفاظ على نفوذهم عبر المناورات السياسية وتهديد الاستقرار، كما أن بعض الحركات الإسلامية السابقة حاولت استعادة دورها السياسي في الخلفية.

- في أكتوبر ٢٠٢١، نفذ الجيش بقيادة الجنرال عبد الفتاح البرهان انقلابًا أطاح بالحكومة المدنية الفعلية، مجددًا، لتدخل البلاد في دوامة من الاحتجاجات الشعبية، والعزلة الدولية، وتزايد الصراع بين الجيش والحركات المدنية.

باختصار، السودان بعد البشير لم يجد طريقًا مستقيمًا نحو بناء الدولة،

بل أصبح مسرحًا لصراع متواصل بين المدنيين والعسكر، مع أزمات اقتصادية واجتماعية عميقة، وانقسامات إقليمية مستمرة.

الثورة أسقطت الاستبداد، لكنها لم تصنع الاستقرار، ولا الوحدة الوطنية

لندخل عتبة الصراع اللاحق:

بعد الانقلاب العسكري في أكتوبر ٢٠٢١، دخل السودان مسرح الصراع اللاحق الذي تميّز بتشابك العوامل السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية بطريقة تجعل البلاد على حافة الانهيار المستمر.

الجيش بقيادة البرهان احتكر السلطة عمليًا، بينما القوى المدنية والمجتمع المدني وجدوا أنفسهم في مواجهة مباشرة مع آلة الدولة العسكرية.. هذا الصراع لم يكن مجرد صراع على المناصب، بل صراع على مستقبل الدولة نفسها.

المدنيون يطالبون بحكم مدني ديمقراطي، والعسكريون يسعون للحفاظ على نفوذهم التقليدي، مع سيطرة على الموارد والمناطق الاستراتيجية.

في الوقت نفسه، استمرت الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، التضخم المرتفع، نقص الوقود والخبز، البطالة، وانهيار الخدمات الأساسية، مما أشعل موجات احتجاجات واسعة ومستدامة في المدن الكبرى، هذه الاحتجاجات سرعان ما واجهتها الأجهزة الأمنية بالقمع، ما خلق حلقة متكررة من العنف والرفض الشعبي.

على الصعيد الإقليمي، ظل السودان نقطة صراع بين قوى إقليمية ودولية، كل طرف يسعى لكسب النفوذ، مما زاد من هشاشة الدولة وضعف سيادة القانون، إضافة إلى ذلك، الحركات المسلحة في دارفور والنيل الأزرق وجبال النوبة لم تتوقف عن التحرك، مستغلة الفراغ الأمني والانقسامات الداخلية لتعزيز مكاسبها، سواء سياسية أو عسكرية.

باختصار، مسرح الصراع اللاحق هو حلقة من التناوب بين السلطة العسكرية والرفض الشعبي، مع تفاقم الأزمات الاقتصادية، استمرار

الانقسامات الإقليمية، وغياب مشروع وطني موحد، ما يجعل السودان عالقًا في دوامة من النزاع شبه الدائم، بلا مؤشرات واضحة للسلام أو الاستقرار الدائم.

جذور المعضلة السودانية:

إذا نظرنا إلى السودان اليوم، يتضح أن جذور أزماته وانقساماته العميقة تمتد إلى تأثير الإسلام السياسي الراديكالي على الصيغة الوطنية منذ عقود، بدءًا من عهد البشير والترابي مرورًا بالمرحلة الانتقالية، وصولًا إلى الصراع الحالي بعد الانقلاب العسكري ٢٠٢١:

- الإسلام السياسي لم يكن مجرد تيار فكري، بل مشروعًا سياسيًا متكاملًا استخدم الدين كغطاء للهيمنة على الدولة، مستفيدًا من ضعف المؤسسات المدنية ومراحل الفوضى الاقتصادية والاجتماعية.

- في عهد البشير، شكل التحالف بين العسكر والإسلاميين نموذجًا مبكرًا لتفكيك السلطة المدنية وإضعاف المعارضة الديمقراطية، وظهر أثره في فرض الشريعة، السيطرة على الجامعات والإعلام، وتحفيز الانقسامات بين المدنيين.

- لاحقًا، استمر تأثير هذا التيار في الصراعات الإقليمية والمحلية، من دارفور إلى النيل الأزرق وجبال النوبة، مستغلاً الفراغ الأمني والهيمنة العسكرية لتثبيت موقعه السياسي.

الآليات التي استخدمها الإسلام السياسي لتثبيت هيمنته كانت متعددة:

- فرض الشريعة بشكل صارم، التحكم بالمؤسسات التعليمية والإعلامية، وإضعاف قوى المعارضة المدنية والسياسية.

هذا ما أدى إلى خلق حالة من الانقسام المزمن داخل المجتمع السوداني، جعلت كل محاولة لإعادة بناء الدولة الوطنية أو تحقيق توافق وطني صعبة للغاية، كما أن هشاشة الدولة بعد الثورة الشعبية والانقلاب العسكري ٢٠٢١ أظهرت أن الانقسامات ليست نتاج عجز مؤقت، بل

امتداد طبيعي لمشروع الإسلام السياسي الراديكالي الذي استمر في التحكم بالدولة والمجتمع، وإعادة إنتاج الصراعات الداخلية.

النتيجة أن السودان يعيش اليوم في دوامة صراع دموي شبه دائم، تتشابك فيه القوى العسكرية، المدنيون، الحركات المسلحة، والإسلاميون، مع الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة، ما يجعل البلاد مهددة بانقسام لاحق أو الانفصال ضمن مناطق معينة إذا استمر تأثير الإسلام السياسي في صياغة الحياة العامة.

باختصار، الانقسامات الراهنة ليست مجرد آثار ظرفية للحكم أو الأزمة الاقتصادية، بل هي نتيجة تراكمية لهياكل قوة أيديولوجية تاريخية، أتاح الإسلام الراديكالي لها إعادة إنتاجها بشكل مستمر، لتظل السودان رهينة انقساماتها الممتدة والتهديدات الدائمة لوحدتها واستقرارها المستقبلي.

الفصل الثاني
سوريا

ما سبق كان محاولة في تفكيك التجربة السودانية وموقع الإسلام الراديكالي في لوحتها وقد آل إلى ما آل إليه، فماذا عن الانتقال من الاختبار السوادني إلى المختبرات السورية، بما لها من دموع ودماء؟

لِمرَ لا، فهذا الانتقال ربما هو «خطوة طبيعية"، ذلك أن التجربتين تكشفان كيف تشتبك الأيديولوجيا الراديكالية مع المجتمع والدولة، لكن ضمن سياقات مختلفة.

هناك لحظات في التاريخ تبدو فيها الأقدار متقابلة: "مدينةٌ تُفتح أبوابها أمام سلاطين الفقه ليؤسسوا مشروعاتهم الدينية، وأخرى تُدفعُ فيها الحنايا إلى شوارعٍ ضاقت بالنداء الحر حتى اشتعلت الحرائق فأنتجت فيما أنتجت الإسلام الراديكالي".

هذا كلام يسعى إلى المقارنة ما بين التجربتين " السوري / السوداني"، مع التوافق مسبقاً بأنهما يتشاركا «الإسلام الراديكالي»، لكنهما صنعا مصائر مختلفة، تماماً كما نشأتهما مختلفة:

- واحدة أدخلت الإسلام السياسي إلى قاعة الحكم محاولةً تحويل الدولة إلى مشروع فقهٍ سلطوي، والثانية جَرّت الدين من خرائط الدعوة إلى ساحات السلاح حين انفتحت الثورة وانكسر حاجز الخوف.

ما يهمنا هنا ليس مجرد سرد حدثين؛ بل فهم كيف تتحول فكرة دينية إلى قوةٍ سياسيةٍ أو عسكرةٍ، وكيف يتفاعل معها المجتمع، وكيف تختار الأنظمة أن تصير سوطًا أو درعًا.

ولكن وقبل ذلك أتساءل، وأمامي المشهد:

وقد نشأت في سبعينيات دمشق، حين كان العالم كله يصرخ بالتحرر، حين كانت الكلمات تحمل ثقل الأفكار، والكتب تحمل رائحة الثورة، بدءاً مما خلّفته فيتنام وصولاً إلى خيالات الثورة الكوبية، كيف لي أن أعيش في مدينة تحكمها الشريعة كما لو آلة زمنية ، تتبّع كل نَفَس، وتوزع الأحكام على الناس؟

كيف لي أن أتقبّل الأوامر والنواهي التي تحاصِر طبيعتي كبشري، لأتشكل في صندوق عقيمة تضيق بي كما ضاقت غيرها من العقائد، بما فيها الماركسية وقد انتقلت من «جدل» كارل ماركس ورفيق مسيرته فريدريك انجلز، ومن ثم تحوّلت على أيدي الستالينيين العرب إلى «عقيمة»، تنافس الديانات على سطوتها؟

هي أسئلة مشروعة لمن يرفع راية الاحتجاج على ما آلت إليه سوريا (وأنا من بينهم)، غير أن ما آلت إليه، يتطلب «مؤرِخاً» وبأدوات المؤرخ، ولكن ثمة مشهد فيه من الوضوح ما يكفي لمن امتلك حواساً أن يقرأه.

ثانية لست مؤرخاً، ولا أدّعي امتلاك أدوات المؤرخ من أرشيف وحياد وبُعد زمني يسمح برؤية شاملة.. ما أملكه هو عين عاشت التجربة، وأذن سمعت ما سمعه بقية السوريين، وقلب خفق تحت وقع الرعب والأمل معاً، ما أكتبه ليس تاريخاً بالمعنى الأكاديمي، بل شهادة على لحظةٍ كنّا شهودها ووقودها.. إنني أؤرّخ بما تسمح به الذاكرة والوجدان، مدركاً أن ما دوّنته ليس الرواية الوحيدة، لكنه محاولة لإنقاذ شظايا الحقيقة قبل أن يطمرها غبار الخطابات المتضادة، وقبل أن تُروى الحكاية من فم الأرشيف وحده.

لنُفتَضَح أكثر:

لم تُولد سوريا من رحم الطبيعة، بل من أصابع راسمي الخرائط، هكذا التقى اثنان هما «سايكس و بيكو" ورسماها بما يتناسب وأوراق الكالك التي بين أيديهم.. خطوط مستقيمة رسمتها إرادة دولية في غرف مغلقة، أكثر مما رسمتها الجبال والأنهار.

هكذا جاءت خريطتها بلا مشروعية طبيعية، كيان هشّ يحتاج إلى سلطة مركزية تحميه من نفسه قبل جيرانه.

سكان هذا البلد لم يتعرفوا على بعضهم كما تقتضي الجيرة الوطنية، الطوائف عاشت متجاورة أكثر مما عاشت متداخلة؛ والدولة الحديثة لم تصهرهم في مشروع وطني جامع، بل جمعتهم تحت قبضة أمنية حديدية.

- كان التعايش قائماً لكنه قائم على الخوف، لا على الثقة.. على الإكراه لا على الاختيار، وعلى الجهل السوري بالسوري، وكلبهما غير راض عن سوريته.

عقود حكم البعث لم تعالج المشكلة، بل عمّقتها.. رفعت شعارات الوحدة، لكنها أفرغتها من مضمونها، وحولت البلاد إلى دولة أمنية تقوم على مراقبة المجتمع أكثر مما تقوم على بنائه، وحين ارتخت القبضة بعد ٢٠١١، لم يظهر مجتمع موحّد، بل ظهر كل ما كان مكبوتاً:

- طوائف متوجسة، قرى ومدن تتناحر، وسرعان ما انزلقت البلاد إلى حرب أهلية.

الجغرافيا بدورها لم ترحم.. من الساحل إلى الجزيرة إلى البادية، من دمشق إلى حلب إلى دير الزور، ومن السويداء إلى درعا، تحولت الأرض إلى مسرح صراع إقليمي ودولي، وتحوّل السوريون إلى شتات موزّع بين المنافي والمخيمات.

سوريا اليوم زجاج مُحطّم، كل شظية تعكس وجه طائفة أو جماعة أو مدينة.

لم يعد السؤال كيف نعيد بناء البيوت، بل كيف نعيد بناء المعرفة بين السوريين أنفسهم، لعلهم يومًا يصنعون خريطة تستمد شرعيتها من إرادتهم لا من قلم غريب رسمها قبل قرن ورماها في أوجه سكّان تكاذبوا حتى بات كل فرد منهم اثنان:

- واحد مُعلَن، والثاني مسكوت عنه.

حتى باتت الشخصية السورية، شخصية مسكونة بالأسرار، وما أن جاء البوح حتى أُعلنت الفضيحة.

كان علينا أن نُفتَضح أكثر، علّنا نستهلك ما ادّخرناه من فضائح، أن نغتسل.

على هذه الأرض، وعلى هامش الصيغة المسكوت عنها، اندلعت ثورة الشباب في سوريا.

كل شيء في البداية ناعماً كصلاة الفجر، أعني مطلع عام ٢٠١١، لم يكن المشهد إسلامياً خالصاً، هتافات الشوارع كانت «حرية»، ووجوه المتظاهرين كانت مزيجاً من يساريين، علمانيين، متدينين، شباب يبحثون عن حياة تشبههم.. المساجد لعبت دور المنصّة، لأنها المكان الوحيد الذي لم تتمكن قوات عنف سلطة آل الأسد من إغلاقه تماماً، وهكذا خرجت أولى المظاهرات من تحت المآذن والقباب.

مآذن وقباب، ثمة من دخلها مؤمناً، وثمة من دخلها لتشكّل له حصانة من هراوات أجهزة الاستخبارات المتوحشة، وثمة من احتجّ عليها فلا هو مؤمن متدبّن، ولا هو مُطَارد ملحد، وليس هو سوى شاعر ساقته لعبة اللغة والوقت ليكون نجماً في عالم الأدب (مثاله الشاعر الأكثر شهرة أدونيس).

في الأشهر الأولى، كان الإسلاميون جزءاً من المشهد، لكنهم لم يكونوا صوته الأعلى، غير أنهم جدّدوا أنفسهم باستعادة الخطاب الدعوي إلى الواجهة:

- دروس مساجد، عودة مكثّفة للخطاب الديني في الأحياء.

بدا وكأن الممنوع يعود إلى الضوء، وأن الشارع يستعيد "دينه" علناً بعد عقود من الخوف، ثم جاء الرصاص، ولمجرد أن بدأ النظام بإطلاق الرصاص على المتظاهرين، بدأ المشهد يتغيّر.

- بعض الشبان الذين كانوا يقودون الهتاف صاروا يقودون السلاح.

- حلقات القرآن تحوّلت إلى خلايا صغيرة تجمع المال لشراء بنادق.

- شيوخ الأحياء والأطراف، صاروا يُصدرون فتاوى عن «الدفاع عن النفس" غير مُلامين، فالدفاع عن النفس مشروع في كل الأعراف.

في ٢١٠٢، كانت الكتائب المسلحة قد بدأت بالظهور:

- "الجيش الحر" في واجهته الأولى كان وطنياً، شعاره علم الثورة، لكن سرعان ما انقسمت كتائبه بحسب تمويلها، ولغتها الدينية بدأت تطغى على خطابها الوطني، أما العامل الإقليمي والدولي، فكانتا ولّادتان للإسلام الراديكالي بنسخته السورية.

- لعبة الأمم:

الدعم الإقليمي والدولي للفصائل السورية لم يكن عشوائيًا بل كان مرتبطًا بمصالح استراتيجية وأيديولوجية معقدة:

- السعودية وقطر قدما دعمًا لبعض فصائل المعارضة المسلحة، بما فيها الجهادية، في إطار محاولة الإطاحة بالأسد واحتواء النفوذ الإيراني، فتوفير التمويل والأسلحة أحيانًا جاء عبر شبكات غير مباشرة، وكان الدعم متباينًا بين الفصائل المعتدلة والراديكالية وفق مبدأ مواجهة العدو المشترك.

- تركيا دعمت المعارضة المسلحة وسمحت بمرور مقاتلين وسلاح عبر حدودها، وكان دافعها منع الأكراد من إقامة كيان مستقل على حدودها والتأثير في مستقبل سوريا بعد الأسد، وتعاونها أحيانًا مع فصائل راديكالية مرتبط بالقاعدة كان تكتيكيًا.

- في المقابل، إيران وحزب الله دعما الأسد بشكل مباشر، ما جعل الصراع السوري ساحة لنفوذ متشابك بين قوى إقليمية.

على الصعيد الدولي، الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية دعمت المعارضة «المعتدلة» بأسلحة وتدريب، لكن كثيرًا من هذه المساعدات تسربت أحيانًا إلى فصائل أكثر راديكالية أو التحقت لاحقًا بتنظيمات مثل النصرة أو داعش، لأن الهدف كان إسقاط الأسد واحتواء النفوذ الإيراني وليس مواجهة الإرهاب الإسلامي في البداية، وهو ما أدى إلى

دعم غير مباشر للفصائل الجهادية في مراحل معينة.. هذه التحالفات، رغم التناقضات، مكنت الفصائل الأكثر راديكالية من الحصول على موارد مستمرة وأسلحة وخبرات قتالية، فاستطاعت السيطرة على مدن كاملة، مما مهد الطريق لاحقًا لظهور «الدولة الإسلامية»، التي استفادت من الفراغ الأمني ومن خبرة مقاتلين وفكر تنظيمي سبق أن دعمه بعض اللاعبين الإقليميين، لتصبح النتيجة أن الدعم الدولي والإقليمي، رغم أنه لم يكن دعمًا للإرهاب بوضوح، ولكنه ساهم بشكل غير مباشر في تقوية الفصائل الراديكالية أكثر من المعتدلة.

- مبراث الأسد:

النظام البوليسي في سوريا من عهد حافظ الأسد حتى بشار، بنى جزءًا من سلطته على القمع والإرهاب ، ليس فقط لمعاقبة المخالفين، ولكن لتفريغ الحياة العامة من أي مساحة للتعبير المعارض، بما في ذلك الإسلامي المعتدل، وقد قيّد بشروط وصلت ليكتب وكلاء الاستخبارات لأئمة المساجد خطبهم، حتى باتت ظاهرة تُطلق النكات، فواحد من أئمة المساجد ابتدأ خطبته بـ :

- اليد المنتجة هي اليد العليا في دولة البعث.

قال هذا بديلاً عن البسملة، والفاتحة.

هذا الحال، خلق حالة من الخوف التي مهدت بالضرورة لتطرّف بعض الفصائل ليس لأنها رغبت بالتطرّف بالضرورة، لكن لأنها رأت أن النظام لا يترك معهم خيارًا إلا الخلاص الذاتي والنزول تحت الأرض.

وجاء الحدث الكبير.. سقوط بغداد:

لم يكن سقوط بغداد في ربيع ٢٠٠٣ حدثًا عابرًا بالنسبة للنظام السوري، فقد أدرك أن إسقاط نظام صدام حسين على يد الولايات المتحدة

فتح شهية واشنطن لتغيير الأنظمة.. جاء سقوط بغداد ليتلوه ابتكار صيغة كوندالیزا رایس، فاتنة الألعاب النارية لما أسمته "الشرق الأوسط الجديد»، بما يعني رسم خرائط جديدة لهذا الشرق، تتضمن فيما تتضمن خريطة لسوريا أخرى غير التي عرّفتها خريطة «سايكس وبيكو».

لكن دمشق التي تشتغل بمحرك العقل الإيراني، لم تستسلم للخوف، بل وظفت أدواتها التقليدية لإعادة التموضع:

- أبرز أوراقها كانت الحركات الجهادية.

منذ الأيام الأولى للاحتلال الأمريكي للعراق، تحوّلت الحدود السورية– العراقية إلى معبر رئيسي لمقاتلين عرب وأجانب دخلوا إلى العراق لمواجهة القوات الأمريكية.. لم يكن هذا النشاط عفويًا بالكامل، بل جرى بغضّ طرف رسمي، وبتسهيل ضمني من أجهزة نظام الأسد، وكانت تقارير استخباراتية ودبلوماسية أمريكية وعراقية قد اتهمت الأسد بالتساهل مع مرور المقاتلين الأجانب عبر حدوده إلى العراق، وتقديم تسهيلات لوجستية (ممرات عبور، جوازات مزوّرة، غضّ نظر عن نشاط "شبكات تسفير")، هذا بالإضافة إلى تصريحات لرئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري المالكي والتي تضمنتها وثائق "ويكليكس" بنسختها العربية، ونشرتها جريدة الأخبار اللبنانية.

هكذا وجد النظام السوري في «المجاهدين» فرصة مزدوجة:

- أولاً تصدير الأزمة بعيدًا عن الداخل السوري، وثانيًا إغراق الجيش الأمريكي في المستنقع العراقي ليصبح الحديث عن إسقاط دمشق مؤجلاً، إن لم يكن مستحيلًا.

وهكذا ذهب مستشارو الأسد، لزرع ناب الإسلاميين في جلد الأمريكان، وأيهما يسقط فالمكسب لهم.

هذا الاستثمار لم يكن مجرد رد فعل ظرفي، بل كان جزءًا من إستراتيجية أوسع أتقنها النظام منذ الثمانينيات، ففي الثمانينات استخدم الجماعات المتطرفة كأدوات ضغط أو تفاوض.

المقاتلون الذين عبروا من سوريا إلى العراق لم يهددوا النظام، بل خدموا سرديته أمام المجتمع الدولي: «نحن الحاجز الأخير أمام الفوضى».

لاحقًا، حين بدأ خطر الجهاديين يقترب من الداخل السوري بعد ٢٠١١، استخدم النظام نفس الورقة، لكن هذه المرة لإقناع العالم أن الثورة ضده ليست سوى تمرّد إرهابي.

في المحصلة، استثمر النظام السوري سقوط بغداد لتثبيت نفسه لاعبًا لا يمكن تجاوزه في معادلة الأمن الإقليمي.. ترك الجهاديين يستنزفون القوات الأمريكية، ثم رفع شعار محاربة الإرهاب حين احتاج شرعية دولية، هذه البراغماتية الباردة مكّنته من النجاة في مرحلة كان كثيرون يظنون أنها بداية نهايته.

في "السلطة السوداء"، وهو كتاب للألماني "كريستوف رويتر"، كان قد ترجمه إلى العربية الصديق محمد سامي الحبال، يكشف «رويتر"، كيف أن تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) لم ينبثق من فراغ ديني فحسب، بل من تحالف غير تقليدي بين جنرالات وبقايا ضباط استخبارات علمانيين في حزب البعث العراقي مع أمثالهم من الدولة المركزية في سوريا، الأمر الذي برز بعد الغزو الأمريكي للعراق.

لم يكن هذا جديداً على عائلة الأسد وقد تعفّنت وهي تحكم سوريا لتُظهر بجلاء طريقة تعاملها مع المسألة الإسلامية، ليس تخصم فقط، بل أحيانًا كأداة، فبينما يُقمع الإسلاميون الذين يطالبون بالحرية والفكر السياسي، يُترك بعضهم ليتحرك ضمن حدود ضيقة، يُراقب، يُقيّد، وأحيانًا يُوظّف لدعم السياسة الخارجية للنظام أو كوسيلة لخلق خصوم "أشد" ليُبرّر القمع الأكبر لاحقًا.

في العودة إلى كتاب كريستوف رويتز، فهو يرى أن النظام السوري سمح بمرور مقاتلين من القاعدة ومنظمات جهادية من سوريا إلى العراق والعكس، كعنصر ضغط على الأطراف الأمريكية أو العراقية أو حتى لتحجيم المعارضة السورية التي قد تكون معتدلة نسبيًا، وقد يكون «تحجيم «المعارضة المعتدلة» هو الهدف الأكثر إيثاراً لنظام الأسد،

وقد تحقق له ما شاء، فمنذ اللحظة التي تحوّلت فيها الانتفاضة السورية إلى مواجهة مسلّحة في أواخر عام ٢٠١١، نشأ مشهد عسكري متشظٍّ ضمّ النظام السوري وحلفاءه، بمواجهة الفصائل الوطنية/المعتدلة وعلى رأسها الجيش السوري الحر، ثم الفصائل الإسلامية الراديكالية التي تمثلت بداية في جبهة النصرة (فرع تنظيم القاعدة في بلاد الشام) ثم في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش).

هذا المشهد داخل فصائل المعارضة، كان بطبيعته وصفة لصدام محتوم بين مشروع وطني يطمح إلى بناء دولة تعددية، وبين مشروع جهادي عابر للحدود يسعى إلى إقامة إمارة تخضع لرؤية عقائدية متشددة.

دوافع الاشتباك:

أول دوافع الصراع كان التناقض الجذري في الرؤى السياسية، فالفصائل الوطنية ركّزت على إسقاط النظام وإقامة سلطة مدنية تمثيلية، بينما سعت جبهة النصرة وداعش إلى فرض نموذج حكم ديني صارم.. هذا التناقض أفرز عداءً أيديولوجياً حاداً حوّل الخلاف إلى مبرر للقتال.

الدافع الثاني كان السيطرة على الموارد والمعابر والطرق الحيوية، وهي عناصر حاسمة لبقاء أي فصيل، فبالنسبة للنصرة وداعش، كان إخضاع الفصائل الأخرى يعني تأمين خطوط الإمداد ومصادر التمويل وخلق حاضنة اجتماعية بالقوة، أمّا الدافع الثالث فتمثل في التفوق التنظيمي والعسكري للجماعات الجهادية، إذ استفادت هذه الفصائل من تدفق مقاتلين أجانب، ودعم مالي من شبكات خارجية، وخبرة قيادات خرجت من سجون العراق، ما منحها قدرة على حسم المواجهات لصالحها.

أدوات السيطرة والصراع:

اتبعت جبهة النصرة وداعش استراتيجيات متعدّدة لإخضاع الفصائل الوطنية، بدأت غالباً بتحالفات تكتيكية ضد النظام أو ضد عدو مشترك،

تسمح بتمركزها ميدانياً ثم تتحوّل سريعاً إلى صدام بعد استقرار مواقعها، كما مارست استقطاباً واسعاً لعناصر الفصائل المعتدلة عبر الإغراء بالمكاسب المادية أو بالمكانة القيادية، ما أضعف الجيش الحر من الداخل.

حين فشل الاستيعاب لجأت الفصائل الجهادية إلى الاستئصال العسكري المباشر:

- شنت هجمات خاطفة على مقرات الفصائل، فرضت حصارات، واستولت على مخازن السلاح.

أحد الأمثلة البارزة كان في مدينة معرّة النعمان عام ٢٠١٦ حين سيطرت النصرة وحلفاؤها على مقرات «الفرقة ١٣» التابعة للجيش الحر، واعتقلت قادتها، وصادرت أسلحتها.. عمليات مشابهة شهدتها مناطق ريف حلب وإدلب، حيث استُخدمت القوة لفرض سلطة الأمر الواقع.

إلى جانب المواجهات الميدانية، استخدمت التنظيمات الجهادية أسلوب الاغتيالات المستهدفة للقادة الذين رفضوا الخضوع أو اتُّهموا بالتعاون مع جهات خارجية، هذه الاغتيالات كانت أداة لبثّ الرعب وتفريغ القيادة الوطنية من شخصياتها الأكثر تأثيراً، كما أسست النصرة وداعش منظومات قضائية بديلة تحت اسم «المحاكم الشرعية»، استخدمت لإضفاء شرعية دينية على اعتقال أو تصفية المعارضين، ومصادرة ممتلكات الفصائل الوطنية.

أما داخل تنظيم الدولة نفسه، فقد مارست القيادة المركزية عمليات تطهير داخلي لضمان الولاء، عبر الإقصاء أو الإعدام الميداني لمن يشتبه في تمرّده، ما أظهر نموذجاً عنيفاً للسيطرة التنظيمية امتد أثره إلى علاقته مع بقية الفصائل.

نماذج ميدانية:

تُظهر الحوادث الميدانية أن العلاقة بين الطرفين مرت بمحطات عنيفة، ففي حلب عام ٢٠١٣، تصاعدت التوترات بعد سلسلة اغتيالات طالت

قادة محليين من الجيش الحر، وانتهت باشتباكات دامية في أحياء المدينة، وفي إدلب، فرضت النصرة هيمنتها على معظم الفصائل المنافسة بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧ عبر سلسلة من المعارك، ما أدى إلى حلّ أو تفكك عدد من الكتائب الوطنية، وفي الرقة ودير الزور، قامت داعش بتصفية معظم الفصائل المنافسة بحلول ٢٠١٤، مانعةً أي حضور مسلح غير تابع له.

أفضى هذا الصراع إلى تفكك البنية العسكرية والسياسية للمعارضة الوطنية، كما إلى فقدان القيادات وتشتت المقاتلين ما أضعف قدرة الجيش الحر على تشكيل بديل موحّد، كما أدّى سلوك الجماعات المتشددة إلى تآكل الدعم الشعبي في العديد من المناطق.

على الصعيد الدولي، شكّل صعود داعش والنصرة مبرراً لتقليص دعم الفصائل المعتدلة خشية وصول السلاح إلى أيدي المتطرفين، ما ساهم في مزيد من إضعاف هذه الفصائل.

وبالنتيجة:

يمكن القول إن اشتباك الفصائل الجهادية مع الجيش الحر والفصائل الوطنية كان لحظة مفصلية في مسار الثورة السورية، فهذه المواجهات لم تكن صراعاً عسكرياً فحسب، بل كانت صراعاً على تعريف الثورة ووجهتها.

عبر الاغتيالات، الاستيعاب، والمحاكم الشرعية، نجحت النصرة وداعش في تحييد أو إقصاء جزء كبير من الطيف الوطني، ما مهّد الطريق لتحوّل مسار الصراع السوري إلى ساحة تتنازعها مشاريع متطرفة، وأضعف إمكان قيام مشروع وطني ديمقراطي جامع.

كل هذا تحوّل إلى استثمار لنظام بشار الأسد فـ:

- حيث تذهب البقرة، فالعجل له:

النظام البوليسي السوري بهذه الطريقة لايقاتل الإرهاب، بل يستخدمه

تكتيكياً، فالنظام إياه، يخاطر بظهور تنظيمات متشددة كي يظهر نفسه عالميًا ومحليًا كخط الحماية من الفوضى، مما يمنحه مطلق الحجة بأن القمع ضروري للحفاظ على استقرار الدولة.

هكذا صار الإسلام السياسي في سوريا. سواء المعتدل أو المتشدد. جزءًا من خريطة توازنات الدولة البوليسية وبضاعتها.

بعض الحركات الإسلامية كانت صنيعة النظام أو سمح لها بالوجود كمخاض مراقب (مثل الدعوات الإسلامية الخيرية، بعض الجمعيات الدينية، الشيوخ الذين يلتزمون بالخطوط الحمراء للنظام)، وفي المقابل كانت الحركات الإسلامية المُعارِضة. الإخوان المسلمون. سابقًا، ثم الفصائل المسلحة بعد ٢٠١١، ثم النصرة وداعش، هي التهديد الذي يُستخدم لربط الخناق الأمني واستثارة الخوف كذريعة للتضييق، الاعتقال، القمع، ومطاردة قوى المعارضة، بما فيها القوى اليسارية والليبرالية وتلك المنتمية إلى التنظيمات القومية.

من خلال هذا ربما نلمس أن الدولة البوليسية في عهد حافظ الأسد، ثم بشار، ضاعفت من أجهزتها الأمنية والاستخباراتية، لتشمل المراقبة داخل الجامعات والمساجد، تتبّع الأفراد الذين يخالفون الخط الرسمي في الخطبة أو السلطة، الاعتداء على الفضاءات الدينية المستقلة، التضييق على الناشطين الإسلاميّين السياسيّين أو الكتّاب والدعاة الذين لا يخضعون لرقابة مسبقة، وعندما انفجرت الثورة عام ٢٠١١، اكتسبت هذه الآلة الأمنية قاعدة شرعية مضافة تحت عنوان "مكافحة الإرهاب"، فاستُخدمت لتبرير الحملة على كل من اعتُبر "جهاديًا" أو "متطرفًا" أو حتى مجرد معارضٍ إسلامي معتدل.

ماوصلت إليه سوريا، ربما يكون أشدّ مَن وصفه بدّقة كان الألماني كريستوف رويتز في كتابه "السلطة السوداء» فالدولة البوليسية في عهد حافظ وبشار الأسد جعلت من الإسلام السياسي ساحة مزدوجة.. من جهة خصومة كاملة، ومن جهة استثمار تكتيكي.. الحركات التي صنعتها

الدولة - أو لنقل تحكمت فيها، دعمتها أو سمحت لها بالظهور تحت رقابة- كانت مثل الجمعيات والدعوات والمحافظين الذين يدعون إلى الالتزام الديني في الأمور الاجتماعية (مثل التعليم الديني، الخبري، المساجد)، وشيوخ لا يتحدّون الخط السياسي للنظام، بل غالبًا يدافعون عن ثبات الدولة، أو ينتقدون الفساد الصغير دون المساس بصميم الحكم.. هذه الحركات مكنت الدولة من إظهار وجه «الإسلام المقبول» داخل إطارها الخاص، ليُستخدم لاحقًا كخط فاصل بين ما هو «خطر» وما هو «مقبول».

الحركات التي واجهته كانت الحركات الإسلامية الجهادية في البداية (الإخوان المسلمون)، ثم بعد ٢٠٠٣–٢٠١١ نقلت المواجهة إلى فصائل مسلحة متنوعة، بعضها معتدل أو دعوي، وبعضها صار جهاديًا متشددًا، مثل النصرة وداعش.. هذه الحركات لم تقلع إلا في وجود الفراغ الذي أحدثته الدولة البوليسية.. السجون، المضايقة، الاعتقال التعسفي، والسياسة التي تقرّب بين السلطة والإسلام في إطار مراقب تمامًا أو تحييدي، وفي نفس الوقت تُعطي الإسلاميين الذين خرجوا من هذا الإطار مبررًا للقول إن لا فرصة للتغيير إلا بالقوة والسلاح.

- ما قبل التسلّح.. واحد واحد واحد:

بدأت الثورة في سوريا في آذار ٢٠١١ كحراك مدني واسع، يقوده ناشطون محليون ومثقفون وطلاب جامعات، وكانت مطالبها واضحة تتعلق بالإصلاح السياسي وإنهاء الفساد ورفع القبضة الأمنية.

كان المشهد في بداياته سلميًا بالكامل تقريبًا، يرفع شعارات وطنية جامعة مثل «واحد واحد واحد، الشعب السوري واحد»، لكن القمع المفرط والعنف الذي مارسه النظام، خصوصًا في درعا وحمص، دفع الحراك إلى التسلح تدريجيًا، ومع منتصف ٢٠١١، وبعد مجازر مثل مجزرة حماة في تموز ومجزرة الرستن، بدأت تظهر مجموعات مسلحة صغيرة من منشقين عن الجيش ومدنيين حملوا السلاح دفاعًا عن أنفسهم:

- في تموز ٢٠١١ أعلن العقيد رياض الأسعد تشكيل «الجيش السوري الحر»، الذي أعطى الثورة طابعًا مسلحًا منظمًا نسبيًا، وحافظ على خطاب وطني جامع لفترة ليست قصيرة، لكن غياب الدعم الدولي الجدي، سواء سياسيًا أو عسكريًا، جعل هذا الجيش ضعيف التسليح ومفتقرًا إلى التنظيم المركزي، فبرز فراغ ميداني استغلته القوى الأكثر انضباطًا وتمويلًا.

- في ٢٠١٣ أطلقت قطر وتركيا والسعودية برامج دعم وتسليح لفصائل محددة، مثل لواء التوحيد في حلب، وجيش الإسلام بقيادة زهران علوش في الغوطة الشرقية، وحركة أحرار الشام في إدلب وحماة، معتبرة أن هذه الفصائل أكثر قدرة على مواجهة النظام، في الوقت نفسه، ظهرت «جبهة النصرة» كفرع رسمي لتنظيم القاعدة في سوريا، وأعلنت عن نفسها نهاية ٢٠١٢، واستقطبت المقاتلين عبر خطاب ديني تعبوي ورواتب مجزية وتنظيم محكم.

- بحلول ٢٠١٤، تمكنت جبهة النصرة بالتعاون مع أحرار الشام وفصائل أخرى من السيطرة على محافظة إدلب لتحكم سيطرتها في آذار ٢٠١٥ فيما عرف بـ«معركة جيش الفتح»، وهو تحالف إسلامي راديكالي كان علامة فارقة في مسار الحرب.

- بالتوازي، تمدد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) الذي كان قد تشكل في نيسان ٢٠١٣، فسيطر على الرقة في مطلع ٢٠١٤ وجعلها عاصمة «دولة الخلافة»، ثم تمدد إلى دير الزور وريف حلب الشرقي، وقام بتصفية فصائل الجيش الحر واغتيال ناشطين مدنيين وصحفيين.

- مثله فعلت فصائل إسلامية راديكالية أخرى، ومن بينها «جيش الإسلام» المتهم باختطاف وتصفية ناشطين مدنيين مثل رزان زيتونة وسميرة الخليل ورفاقهما في دوما أواخر ٢٠١٣، في واحدة من القضايا التي بقيت رمزًا لاختطاف الثورة من قِبل القوى المتطرفة، وهي القضية التي مازالت عالقة حتى اليوم، غير أن ياسين الحاج صالح، الكاتب والمعتقل السياسي السابق، وزوج الناشطة سميرة الخليل، التي اختُطِفت مع رزان زيتونة، وائل حمادة، وناظم حمادي في ٩ كانون الأول/ديسمبر

٢٠١٣ من مدينة دوما، كان اتهم فصيل «جيش الإسلام» بالمسؤولية عن اختطافهم، وذلك عبر مقابلة مع صحيفة «الجريدة» الكويتية، أكد ياسين الحاج صالح أن لديه قناعة بأنهم في قبضة الإسلاميين، مشيرًا إلى أن المطلوب هو إسكات الأصوات العلمانية خارج الاصطفافات الطائفية في سوريا، كما أشار إلى أن جيش الإسلام لم يحقق في الجريمة، وأن أحد أفراده، حسين الشاذلي، كان قد هدد رزان بالقتل في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣، بأمر من سمير كعكة، شرعي جيش الإسلام، وأضاف أن زهران علوش، قائد جيش الإسلام آنذاك، زار الشاذلي في السجن ووعد بالإفراج عنه، وهو ما تم فعلاً بعد أيام، ليؤكد ياسين الحاج صالح أن هذه القرائن تشير إلى تورط جيش الإسلام باختطاف زوجته ورفاقها، وبالتواطؤ مع أجهزة استخبارات بشار الأسد.

- جمهورية إدلب الملثّمة:

وهكذا كان لصعود هذه الفصائل الراديكالية الإسلامية، أثر عميق على البنية الاجتماعية والثقافية للمناطق التي سيطرت عليها، فبالإضافة إلى اشتغالها على تصفية النشطاء من التيارات المدنية والديمقراطية، فرضت هذه الجماعات أنماط حياة جديدة أكثر تشددًا على المجتمعات المحلية التي استولت على إداراتها، فقد أغلقت المدارس غير الدينية أو فرضت عليها مناهج شرعية، حظرت الموسيقى والفنون، ومنعت المهرجانات والاحتفالات الشعبية، وألزمت النساء بارتداء النقاب، كما أنشأت محاكم شرعية أصدرت أحكامًا بالإعدام والجلد بحق مخالفيها.

في إدلب، على سبيل المثال، أغلقت النصرة مراكز ثقافية وصحفية مستقلة، وفي الرقة أقام داعش «الحسبة» لمراقبة سلوك الأهالي.

أدى هذا إلى انقسام اجتماعي داخلي بين من رأى في ذلك تطبيقًا للعدالة الإلهية، ومن اعتبره سطوًا على روح الثورة، خاصة أن الثورة كانت قد بشّرت في بداياتها بآفاق من الحرية والتعددية.

الأسد.. مُرضعة التطرف:

من غير الممكن قراءة صعود هذه الفصائل بمعزل عن إستراتيجية النظام نفسه، فمنذ ربيع ٢٠١١ أفرج النظام عن عشرات الجهاديين البارزين من سجن صيدنايا مثل حسن عبود (قائد أحرار الشام) وزهران علوش (قائد جيش الإسلام) و(أبو خالد السوري)، بينما أبقى في السجن ناشطي الحراك المدني من مثل الطبيب عبد العزيز الخيّر، والمحامي خليل معتوق وسواهما.

كانت هذه خطوة محسوبة تهدف إلى دفع الحراك نحو العسكرة والأسلمة، ومع تمدد الفصائل الجهادية وتحوّل الصراع إلى حرب طائفية، نجح النظام في إقناع حلفائه الروس والإيرانيين، وحتى بعض القوى الغربية، بأن البديل عنه سيكون الفوضى وحكم القاعدة وداعش، وعندما فرض حصاره على شرق حلب في ٢٠١٦ وقصفها حتى استسلامها في كانون الأول، صوّر عملياته على أنها حرب ضد الإرهاب، ما سهل إعادة تأهيله دبلوماسيًا لاحقًا.

هكذا تحوّل الصراع من ثورة شعبية إلى حرب متعددة الأطراف تتحكم بها حسابات إقليمية ودولية، وأخذت الفصائل الراديكالية تفرض أنماط حكمها الخاصة على المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، بما يشبه «إمارات» صغيرة تعتمد الشريعة وتقصي كل من يخالفها، وهذا بدوره أدى إلى نفور قطاعات من المجتمع المحلي من هذه الفصائل، لكنه لم يمنعها من البقاء القوة المهيمنة على الأرض بفعل دعم خارجي واستمرار الفوضى وانهيار البدائل الوطنية المنظمة.

انتهت الثورة كحركة جماهيرية واسعة، وتحولت المعارضة إلى كيانات عسكرية ذات طابع ديني متشدد، ثم إلى أدوات تفاوض بيد القوى الإقليمية، بينما استعادت السلطة زمام المبادرة تدريجيًا بمساعدة حلفائها، وبقيت آثار تلك المرحلة ماثلة في تمزق النسيج الاجتماعي وتشوهات الوعي الجمعي، وفي الذاكرة السورية التي ما تزال مثقلة بسنوات الأحزمة الناسفة والساطور المتراقص في فضاءاتها.

- فقه الدم:

هذه الفصائل لم تكتفِ باستخدام العنف كوسيلة عسكرية ضد النظام أو ضد خصومها، بل عملت على تحويله إلى لغة اجتماعية يومية، وجعلته مرجعًا في إدارة الحياة العامة.. لقد امتلكت عدة أدوات لذلك، أولها الهيمنة على الفضاء العام، إذ فرضت حضورها عبر الحواجز المسلحة والدوريات ورفع الرايات والرموز الدينية في كل مكان، لتذكّر الناس دائمًا بأن السلطة الحاكمة الجديدة ليست رمزًا للثورة الشعبية بل لقوة مسلحة لا تتسامح مع العصيان، ثم جاءت أداة الترهيب المباشر، من خلال الإعدامات العلنية في الساحات العامة والجلد والرجم أمام الناس، وهي ممارسات هدفت إلى كسر الحاجز النفسي بين الفرد والعنف، بحيث يصبح مشهد الدم أمرًا مألوفًا، فالإعدامات العلنية التي تمارسها الفصائل الراديكالية تتحول إلى مألوف عبر التكرار الإعلامي المستمر.. في البداية تصدم المشاهد، لكنه سرعان ما يتبلّد عاطفيًا، فيعتاد الدم والعنف كجزء من الواقع.. الضحايا تصبح صورهم مجرد رموز، والجناة أدوات قوة تستعرض سيطرتها الرمزية.

لقد استخدمت هذه الفصائل الوسائط الحديثة لتعمّق هذه العملية، فتحوّل الرعب إلى حدث يومي، والخوف إلى أداة اجتماعية، وعلى الجمهور في هذه الحال أن يتعلّم قراءة العنف كرسالة سياسية، لا كمأساة إنسانية، فيصبح القتل قاعدة ضمن منظومة الخوف المستمر.. هنا، يصبح الدم مألوفًا، والصدمة مدمجة في وعي متكيّف مع العنف، ما يسمح للفصائل الراديكالية بإعادة إنتاج سيطرتها الرمزية بلا مقاومة نفسية حقيقية.

- فقه "الغيب":

إلى جانب ذلك، استخدمت هذه الفصائل الخطاب الديني التعبوي كسلاح لإضفاء الشرعية على عنفها، مستحضرةً مفردات من التراث الفقهي عن الحدود والقصاص والجهاد، مما جعل أفعالها تبدو في نظر بعض الشرائح وكأنها تطبيق للعدالة الإلهية لا مجرد سلوك عنيف.

هذا الخطاب ترافق مع التلقين المنهجي عبر السيطرة على التعليم والخطاب الديني في المساجد، حيث جرى تعليم الأطفال مفاهيم الولاء والبراء، وتلقينهم أناشيد قتالية، ما جعل العنف جزءًا من التنشئة الاجتماعية لا مجرد أداة ظرفية، ففي مناهج تعليم «داعش»، كانت الأناشيد جزءًا أساسيًا من العملية التعليمية، على سبيل المثال، كان الأطفال يرددون نشيدًا يقول:

- قوموا جميعًا بايعوا البغدادي الفاطمي الهاشمي السادي.

كما اعتمدت هذه الفصائل على اقتصاد الحرب للسيطرة على المجتمع، إذ وزعت المساعدات والرواتب وشروط العمل وفق الولاء، فصار البقاء على قيد الحياة والقدرة على كسب الرزق مشروطًا بالخضوع لسلطتها، ما جعل الناس يتكيفون مع ممارساتها العنيفة كأمر واقع، وإلى جانب الترهيب استخدمت أيضًا الترغيب، فكانت تمنح مكانة اجتماعية ومكافآت مادية للمقاتلين والمتعاونين معها، ما أغرى الشباب بالانضمام إلى صفوفها، وبالتالي أعاد إنتاج العنف عبر أجيال جديدة من المقاتلين.

ولعل أخطر أدواتها كان احتكار الحقيقة وتغيير الوعي الجمعي، إذ أغلقت منافذ الإعلام الحر، ومنعت أي رواية تناقض رواياتها الرسمية للأحداث، فبات الناس يسمعون صوتًا واحدًا يبرر كل عملية قتل أو عقوبة على أنها «حماية للدين والمجتمع»، وهكذا تم تحويل العنف من كونه اضطرابًا اجتماعيًا، إلى كونه قاعدة ناظمة للعلاقات، بحيث صار الفرد السوري في مناطق سيطرة هذه الفصائل يتصرف ضمن ثقافة خوف مستبطن، لا تحتاج بالضرورة إلى ممارسة العنف يوميًا بقدر ما تكفي رموزه للسيطرة على السلوك.

بهذه الأدوات مجتمعة استطاعت هذه الفصائل أن تحوّل العنف إلى صيغة سورية داخلية، لم يعد يُنظر إليها بوصفها استبدادًا خارجيًا، بل كواقع يُعاد إنتاجه يوميًا من داخل المجتمع نفسه، عبر المدرسة والجامع والسوق والحاجز العسكري، حتى بات المجتمع ذاته يشارك في ضبط أفراده ومراقبة سلوكهم تحت تأثير الخوف أو القناعة أو المصلحة.

- "فقه التقسيم" بموازاة "فقه الدم":

دخل لاعب جديد هو «الجهاد العالمي» عبر فصائل وتنظيمات مثل «جبهة النصرة» و «داعش».. فصائل جاءت بخبرة قتالية ولغة لاهوتية عالية التنظيم، كان لديهم مشروع، لم يكن مجرد دفاع عن الأحياء بل بناء «إمارة» تتجاوز حدود سوريا، ومع طول الحرب، بدأوا يسيطرون على مدن بكاملها: إدلب، الرقة، ثم ظهرت «الدولة الإسلامية» لتعلن الخلافة.

صار السلاح هو الدعوة الجديدة.. لم يعد الخطاب الديني يكتفي بإقناع الناس، بل صار يُفرض على الناس وتحديداً في محافظة إدلب، أوّل مستوطنة لجبهة النصرة، كما في مناطق سيطرة هذه الفصائل في مناطق أخرى.. الحجاب صار قانوناً، المحاكم الشرعية حلت محل المحاكم المدنية، رايات جديدة ارتفعت على مآذن قديمة، والناس الذين خرجوا يهتفون «واحد واحد واحد الشعب السوري واحد» وجدوا أنفسهم أمام واقع جديد يقسّمهم على أساس الولاء الديني والمذهبي.

قبل أن تتوسع جبهة النصرة في نفوذها، وقبل سيطرة تنظيمات أكبر لاحقًا، شهدت سوريا سلسلة مجازر ومسارح دموية محددة بالأماكن والضحايا والنتائج:

- في قرية حطلة بمحافظة دير الزور، في ١١ يونيو ٢٠١٣، قتل عشرات من السكان الشيعة (تقديرات تتراوح بين نحو ٣٠ و٦٠ قتيلاً) على يد مقاتلين من فصائل معارضة تضم عناصر جهادية، ما أدى إلى نزوح تام لإبناء الطائفة من المنطقة وإزالة وجودها المحلي؛ هذه الحادثة موثقة بتقارير وتحليلات ومواد فيديو وأدخلت لاحقًا في قضايا ملاحقات قضائية لأشخاص متهمين بالمشاركة في الهجوم.
. في خان العسل قرب حلب بتاريخ ٢٢ يوليو ٢٠١٣، أفادت تقارير بأن مقاتلين من فصائل معارضة، من بينهم عناصر نسبت إليهم جهات بأنها من النصرة وكتائب متحالفة، أعدَموا أسرى ومقاتلين وحصلت

وفيات أُبلغ عنها بأرقام متباينة (المعارضة تحدثت عن نحو ١٥ جندياً، بينما زعمت مصادر أخرى حصيلة أكبر شملت مدنيين)، والنتيجة كانت إيقاع رعب محلي وتصعيد الاتهامات المتبادلة بين الأطراف.

. في عدرا قرب دمشق في ١١–١٢ ديسمبر ٢٠١٣ قامت فصائل من المعارضة المسلحة متضمنةً عناصر جهادية (نسبت إليها جهات متعددة مثل جبهة النصرة وألوية أخرى) بهجمات على أحياء سكنية وعمال في المنطقة الصناعية، وتراوحت حصيلة القتلى في التقارير بين نحو ٣٢ و١٠٠ ضحية من علويين ومسيحيين وطوائف أخرى، وما ترتب على الهجوم كان تهجير عائلات وفقدان أمان مجتمعي في محيط العاصمة.

. في مدينة صدد وبلدات مسيحية أخرى خلال ٢٠١٣ واجهت مجتمعات مسيحية هجمات وأعمال عنف أوقعت عشرات القتلى والجرحى ودفعت لعمليات نزوح، في حالات كثيرة شاركت فيها خلايا إسلامية مسلحة مع فصائل المعارضة، مما غيّر التوزع السكاني وخلق قنوات نزوح إلى مناطق خاضعة للحكومة أو لمناطق أكثر أمناً.

أما الأكراد فتعرضت مجتمعاتهم في شمال سوريا لهجمات وهجمات طرد ونزوح في فترات مختلفة (مراوحة بين ٢٠١٣ وما بعده)، فقد شهدت مدن مثل تل أبيض وكوباني وريفها معارك وهجمات أدت إلى سقوط قتلى ونزوح جماعي لآلاف المدنيين الكرد، خصوصاً حين دخلت ميليشيات جهادية قوية (داعش وفصائل متشددة أخرى) هذه الجبهات، والنتيجة كانت تغييراً مؤقتاً في السيطرة على مناطق كاملة وتكبد سكانها خسائر بشرية ومادية وهجرة داخلية وخارجية، اكثرها دموية هي الدموية التي واجهها الايزيديون.

فيما يخص الإيزيديين، فإن الأدلة الموثقة تشير إلى أن الفظائع الأكبر كانت ضدهم (عمليات قتل جماعي، اغتصاب منظّم، أخذ نساء وأطفال كسبايا، وتهجير قسري على نطاق واسع) ارتكبت بشكل أساسي على يد تنظيم الدولة الإسلامية في صيف ٢٠١٤ خصوصاً في شنكال/سنجار (الجانب العراقي) ومناطق سيطرة التنظيم لاحقًا في سوريا، وهذه

الانتهاكات اعتُبرت إبادة جماعية من قبل هيئات أممية ودولية وقد وثقت الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية نطاق الجرائم وتأثيرها الهائل على المجتمع الإيزيدِي (قتل، أسر، تشريد طويل الأمد، لا توجد دلائل قوية وموثوقة على مجازر إيزيدية كبيرة منسوبة إلى النصرة في إدلب قبل ٢٠١٤ بالمقارنة مع ما ارتكبه داعش لاحقًا).

- النظام البوليسي.. الفصائل الإسلامية، لعبة التخادم:

- النظام البوليسي في سوريا من عهد حافظ الأسد حتى بشار، بنى جزءًا من سلطته على القمع والإرهاب الرمزي، ليس فقط لمعاقبة المخالفين، ولكن لتفريغ الحياة العامة من أي مساحة للتعبير المعارض، بما في ذلك الإسلامي المعتدل، تمثل ذلك في السجن والاعتقال، ليطال أيّ نشاط حتى لو كان دعويًا أو خيريًا.. هذا خلق حالة من الخوف التي مهدت بالضرورة لتطرف بعض الفصائل، ليس لأنها رغبت بالتطرف بالضرورة، لكن لأنها رأت أن النظام لا يترك معها خيارًا إلا الخلاص الذاتي أو النزول تحت الأرض.

- في فترات ما بعد الغزو الأمريكي للعراق، فتح نظام بشار الأسد حدوده بدرجة معينة لعبور مقاتلين وأيديولوجيين من العراق إلى سوريا، بما في ذلك من القاعدة، (وهو ما يشير إليه بتوثيق مدهش كتاب كريستوف رويتر "السلطة السوداء") باعتباره من "خيارات النظام التكتيكية" لخلق خصوم يمكن تصويرهم للإخافة، وكذا لاستثمار الفوضى.

- هذا الفتح الحدودي بناءً على الحاجة ليس مجّانيًا، بل جزء من لعب على المفاضلة:

- من هم الخصوم الذين يجب سحقهم أولًا، ومن هم الذين قد يساعدون في تحجيم خصوم آخرين.

استخدام نظام الأسد خطاب "مكافحة الإرهاب" كغطاء شرعي دوليًا ومحليًا للتدخل الأمني العنيف، وهو ما يمنح الدولة البوليسية زخمًا من

الخارج، فالغرب والدول التي ترفض الإسلام السياسي، غالبًا ما تقبل من النظام السوري نوعاً من القسوة بحجة أنه يحارب الإرهاب، بينما في الواقع، فإن القمع غالبًا واسع ويطال المدنيين، فالنظام يستفيد من وجود داعش والتنظيمات المتشددة لأجل تقديم نفسه باعتباره الحاجز الأخير أمام الفوضى والإرهاب كما سبق وقلنا.

. النظام أيضًا سمح، في بعض الفترات، بظهور أنشطة دينية وخيرية إسلامية تحت مراقبته أو إطار يسمح له بالرقابة، مثل الجمعيات الإسلامية الخيرية، مدارس دينية، شيوخ يروجون خطبًا في المساجد يُوافقون فيه على الخط العام للنظام، أي أن النظام يصنع جزءًا من الساحة الإسلامية لكي يُسيطر عليها، كما فعل مع الجماعات التي خرجت من يده وتحولت لاحقًا إلى قوى معارضة أو جهادية.

الدولة البوليسية في عهد حافظ وبشار الأسد جعلت من الإسلام السياسي ساحة مزدوجة:

من جهة خصومة كاملة، ومن جهة استثمار تكتيكي.. الحركات التي صنعتها الدولة، أو لنقل تحكمت فيها، دعمتها أو سمحت لها بالظهور تحت رقابة، كانت مثل الجمعيات والدعوات والمحافظين الذين يدعون إلى الالتزام الديني في الأمور الاجتماعية (مثل التعليم الديني، الخيري، المساجد)، وشيوخ لا يتحدّون الخط السياسي للنظام، بل غالبًا يدافعون عن ثبات الدولة، أو ينتقدون الفساد الصغير دون المساس بصميم الحكم، هذه الحركات مكنت الدولة من إظهار وجه «الإسلام المقبول» داخل إطارها الخاص، ليُستخدم لاحقًا كخط فاصل بين ما هو «خطر» و «مقبول».

الحركات التي واجهته كانت الحركات الإسلامية الجهادية في البداية (الإخوان المسلمون)، ثم بعد ٢٠٠٣–٢٠١١ نقلت المواجهة إلى فصائل مسلحة متنوعة، بعضها معتدل أو دعوي، وبعضها صار جهاديًا متشددًا، مثل النصرة وداعش، هذه الحركات لم تقلع إلا في وجود الفراغ الذي

أحدثته الدولة البوليسية.. السجون، المضايقة، الاعتقال التعسفي، والسياسة التي تقرّب بين السلطة والإسلام في إطار مراقب تمامًا أو تحييدي، وفي نفس الوقت تُعطي الإسلاميين الذين خرجوا من هذا الإطار مبررًا للقول إن لا فرصة للتغيير إلا بالقوة والأسلحة.

المفارقة أن «الدولة» التي بشّرت بها الجماعات (ومثالها دولة جبهة النصرة في ادلب) لم تأتِ على شكل حاكم مدينة فاضلة، بل على شكل سلطة أشدّ قسوة..جلد في الساحات، إعدامات، محاكمات سريعة، ونظام جباية دقيق، كانت «الدولة» أقرب إلى معسكر كبير تديره أيديولوجيا لا تعرف المزاح، ومن أبرز تجليات «جبهة النصرة»، وقد بات اسمها «هيئة تحرير الشام»، سجونها في ادلب، وهي سجون تتنوع مركزية وفرعية، وتُستخدم لاحتجاز معارضي الهيئة، من ناشطين وصحفيين ومقاتلين من فصائل أخرى.

من أبرز هذه السجون سجن «العقاب»، الذي يُعتبر من أخطر السجون في المنطقة، يتميز هذا السجن بوجود «النعش الحديدي»، وهو حاوية معدنية ضيقة تُستخدم كوسيلة تعذيب قاسية، وقد وثقت شهادات معتقلين سابقين تعرضهم للتعذيب الجسدي والنفسي داخل هذا السجن، وكذا حال السجن المعروف بـ «السجن الغربي» كمركز احتجاز رئيسي تُحتجز فيه بشكل رئيسي القضايا الجنائية، وقد رُصدت حالات لاحتجاز نشطاء المجتمع المدني داخل هذا السجن.

وفي كل هذا، كان المجتمع يستهلك نفسه، بعضه بايع الدولة الوليدة، مستوطنة ادلب، طلباً للأمن أو لقناعة، وبعضه هاجر أو نزح أو صمت.

المدن تحولت إلى خرائط نفوذ، والبلاد إلى فسيفساء سلطات، وكانت السلطة الأكثر حضوراً وتغوّلاً، هي سلطة «جبهة النصرة».

- كيف كان لجبهة النصرة هذا؟

سنذهب ولو بالاختصار الممكن، لرسم صورة هذا الفصيل الإسلامي المتشدد.

الجذور العسكرية لجبهة النصرة:

مع تصاعد الصراع بين تنظيم "القاعدة" وبقية الفصائل المعارضة عام ٢٠١٣-٢٠١٤، أعلنت "النصرة" فك ارتباطها بـ "القاعدة" لتكسب شرعية محلية، هذه الخطوة جعلتها أقل ارتباطاً بمشروع "الخلافة" العابرة للحدود، وأكثر تركيزاً على «إسقاط النظام".

- استثمرت النصرة في صورة «حامية الثورة» ضد النظام، فكانت أول من برد على مجازر النظام، ووزعت المساعدات في المناطق المحاصرة، ما منحها حاضنة شعبية في ريف دمشق وحلب وإدلب.

- اعتمدت على عمليات نوعية: تفجير مقرات النظام، اغتيال ضباط، نصب كمائن.

هذا التكتيك استنزف قوات النظام وأجبرها على التراجع من الأطراف إلى مراكز المدن.

- في إدلب، شاركت النصرة في تأسيس «جيش الفتح» الذي ضم أحرار الشام وفصائل الجيش الحر. مكّنها هذا التحالف من السيطرة على إدلب كاملة عام ٢٠١٥

- بعد السيطرة على إدلب، بدأت النصرة مرحلة «تنظيف الساحة» من خصومها، فحلّت فصائل الجيش الحر الصغيرة، ودمجت أحرار الشام قسرياً، وأجبرت المجالس المحلية على مبايعتها.

- سيطرت على المحاكم الشرعية، ثم المجالس الخدمية، ثم النقابات، ومع الوقت، لم يعد هناك كيان مدني مستقل قادر على معارضة نفوذها.

من إدلب إلى دمشق:

كل هذا الذي راكم لسنوات، كان كفيلاً بالتمهيد لسقوط نظام بشار الأسد، لتكون ليلة ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤ هي ليلة سقوطه من خلال هجوم واسع شنته قوات المعارضة.

قادت "جبهة النصرة" عملية اجتياح النظام، وقد بات اسمها "هيئة

تحرير الشام»، هذا الهجوم، جاء بدعم أساسي من تركيا، مع ملاحظة أن تراجع الدعم الروسي والإيراني لنظام الأسد، أديا إلى تفكك قواته في كل الجبهات.. كثير من الجنود ألقوا أسلحتهم، فيما استسلمت وحدات بكاملها للنصرة مقابل الأمان ودون قتال، في مشهد يذكّر بسقوط العراق، والجنود يتراكضون على جسر بغداد وهم يلقون ببزاتهم العسكرية في مياه دجلة فراراً من متاريس القتال .

يظهر هذا المسار أن وصول جبهة النصرة إلى الحكم العسكري لم يكن حدثًا مفاجئًا، بل نتيجة تراكب عوامل:

. التفوق العسكري، تفكك النظام، واستخدام ذكي للتحالفات المرحلية، بالإضافة إلى استثمار الفراغ السياسي في العاصمة.

وهكذا، يُعدّ مسار جبهة النصرة من فصيل مسلح إلى "سلطة أمر واقع" واحدًا من أكثر التحولات تعقيدًا في المشهد السوري، لبرافقها سؤال:

- كيف يمكن لحركة جهادية ذات أيديولوجيا عابرة للحدود أن تتحوّل إلى سلطة حاكمة مركزية؟

في دمشق، منذ اللحظة التي اجتازت فيها "هيئة تحرير الشام" أبواب السلطة، بدأ صمت المدينة يتبدل إلى قلق مكتوم، كان أول ما فعلوه هو حل الجيش، وتفكيك أفراده وقياداته، هي خطوة تركت فراغًا أمنيًا هائلًا، وكأن قلب الدولة قد توقف عن النبض.. لم يكتفوا بذلك، بل شرعوا في حملة واسعة ضد موظفي الدولة، مستهدفين العلويين تحديدًا، فأُقيلت مجموعات كبيرة من وظائفهم ومناصبهم الإدارية والعسكرية، وكأنهم يريدون محو أي أثر لمؤسسات قد تشكل حاجزًا أمام سيطرتهم، وفي الوقت نفسه، أقاموا تحالفات غير متوقعة مع أوليغارشيا النظام السابق، أولئك الذين نهبوا البلد ولصوصه الذين بنوا ثرواتهم على فساد السنوات الماضية، لضمان تدفق الموارد والدعم الاقتصادي والسياسي، لتصبح السيطرة على شبكات السلطة والمال في متناول أيديهم.

- بهذا ابتدأت تباشير سلطة «هيئة تحرير الشام».

مع الأيام الأولى لدخولهم العاصمة والمدن والأطراف، كانت سياراتهم تطوف مناطق مثل «طرطوس» مرددة ومتوعدة:

- بالذبح جئناكم.

حدث هذا فيما كانت معظم المدن السورية قد احتفلت بهم، لا إيماناً، بل ترحيباً بسقوط نظام آل الأسد الذي خيم على كلكل السوريين وأرواحهم لما يقارب ستة عقود كانت الأشبة بـ «صحوة القبر»، ومع ذلك، لم يجن السوريون من هذا الترحيب شيئًا، فلم تمضِ أيام على وصول هذا الفصيل المتشدد إلى السلطة حتى بدأ بارتكاب مذابح بحق العلويين وسكان الساحل، تحت ذريعة «محاربة فلول النظام»، وعبر تجنيد الآلاف من مجموعات أهلية جاءت من ادلب وحلب وريفيهما تحت شعار «النفير العام»، و «والجهاد المقدّس» مستثمرة في تراكمات «المظلومية» التي عاناها «سنّة» هذه المناطق على أيدي غيلان نظام الأسد، وهو النظام الموسوم بـ «العلوية»، مع أن كل الحقائق تفيد بأنه «نظام تحالف الفاسدين» ومن كل الطوائف وبواجهة «علوية»، ليكون العلويون ضحاياه اليوم، كما كانوا ضحاياه بالأمس، وهم الطائفة الأشد فقراً من بين مجموع الطوائف في سوريا.

في تحوّلات المشهد.. من يختفي وراءه؟

ثمة مقطع عرضاني في غصن صغير من الشجرة، يدلّك على عمرها، إنها:

- لحظة يصفّق «العالم» ويحتفل ديفيد باتريوس بتاميزه الفريد:

ديفيد بترايوس، هو واحد من أكثر الجنرالات تأثيرًا في تاريخ الجيش الأمريكي الحديث، وكان سطع نجمه خلال الحرب في العراق، خصوصًا " عام ٢٠٠٧، هذا الجنرال الأمريكي المتقاعد، وهو مدير سابق للاستخبارات المركزية الامريكية في العراق، ، ظهر في مشهد يبدو وكأنه ينتمي إلى عالمٍ

موازي، ليجري مقابلة تلفزيونية مع «أبو محمد الجولاني"، الذي بات يحمل اسم "الرئيس أحمد الشرع" والذي كان يومًا ما، يتزعم جبهة النصرة المصنفة على لوائح الإرهاب في نيويورك، ليلعب بتراوس دور «المذيع»، أو لنقل دور المحاوِر.

مشهد كهذا لا يمكن قراءته فقط على أنه «لقاء صحفي»، بل هو حدث رمزي يعكس تحولات أعمق في كيفية صياغة السياسة الدولية وروايات الحرب.. مشهد عنوانه:

- لنتوقف عن شيطنة الفصائل الراديكالية الإسلامية.

أو «لننظفها».

وفي التفاصيل:

أولاً، تحوّل بترايوس إلى مذيع ليس تفصيلاً عابرًا.. الرجل الذي كان يصنع استراتيجيات مكافحة الارهاب، بات يصنع السرديات أمام الكاميرا. وكأنه يقول لنا:

- الحرب اليوم تُدار بالميكروفون بقدر ما تُدار بالدبابة.

هنا يختلط الأمن القومي بالإعلام، وتصبح المقابلة نفسها جزءًا من عملية «إعادة تأطير العدو» أو «إعادة تعريفه"، خصوصاً وأن المقابلة إياها جرت برعاية من منظمة "كونكورد"، التي جاء تعريفها بأنها "منظمة غير ربحية تأسست عام ٢٠١١ تهدف إلى بناء شراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني لمواجهة التحديات العالمية، وتشتهر بتنظيم قمتها السنوية بالتزامن مع اجتماعات الأمم المتحدة، حيث تجمع قادة العالم لمناقشة الأمن، التنمية، والديمقراطية.

ثانيًا، حضور الشرع نفسه لأعمال هيئة الأمم المتحدة وبصفته «الرئيس السوري» يطرح سؤالًا مربكًا:

- هل انتهى زمن الشيطنة المطلقة؟ جبهة النصرة كانت، حتى وقت قريب، «الخطر الإرهابي الأكبر» وفق الخطاب الأمريكي، لكن ها هو

زعيمها (وإن تغير اسمها واسمه) يجلس أمام رمز من رموز المؤسسة الأمنية الأمريكية ليتحدث كرئيس دولة.

- هل هذا تحوّل براغماتي يكرّس واقعية سياسية جديدة، أم مجرد فصل آخر من مسرح طويل عنوانه «إعادة تدوير الأعداء» بما يخدم مصالح القوى الكبرى؟

ثالثًا: مشهد الجنرال والمقاتل السابق، وقد أصبحا مذيعًا ورئيسًا، ليس إلا صورة لمرحلة ما بعد الحقيقة، حيث تتقاطع الدعاية مع الصحافة، وتغدو المقابلة التلفزيونية أداةً لصياغة الذاكرة الجماعية أكثر مما هي أداة لكشف الحقيقة.

في النهاية، ما جرى ليس مجرد مقابلة، بل إعلان عن أن «الحرب على الإرهاب» كما عرفناها قد انتهت أو على الأقل تبدّلت ملامحها، فالعدو السابق صار شريكًا في رواية جديدة، والجنرال صار صحفيًا يكتب الفصل القادم من قصة الشرق الأوسط.

وهنا يبرز السؤال الذي ينبغي أن نطرحه:

- من يملك حق كتابة التاريخ ، الشعوب التي عاشت المأساة، أم الجنرالات الذين هندسوا الحرب؟

ثمة من يعتقد بأن بترايوس كان قد استخدم أحمد الشرع يوم كان أحمد الشرع، هو «أبو محمد الجولاني" في العراق، وظّفه ليقوم بتفكيك الحركات الجهادية كالقاعدة وسواها باختراقها من داخلها.. هذا ما سمعناه من محللين ومتابعين للحركات الجهادية، وأعيد:

- هذا ماسمعناه.. بما يعني ليس لدينا مايؤكد صحة ماسمعنا أو نفي ماسمعناه.

ولكن "الاحتمال" مثير للغاية ويستحق مقاربة تحليلية دقيقة، لأنه يفتح الباب على قراءة جديدة لدور بترايوس نفسه وطبيعة الاستراتيجية الأمريكية في العراق وما بعدها، فإذا أخذنا هذه الفرضية بجدّية ، وهي أن أحمد الشرع (زعيم النصرة) كان قد تم توظيفه أو استثماره من قبل

بترايوس أثناء وجوده في العراق، فإننا نكون أمام مشهد معقد يتجاوز السردية التقليدية عن «الحرب على الإرهاب»، ما يستدعي قراءة جديدة.

بترايوس وفق سيرته: «لم يكن جنرالاً تقليديًا، كان مثقفًا عسكريًا درس في برينستون وكتب أطروحة عن العلاقات المدنية-العسكرية، وكان مؤمنًا بفكرة أن كسب القلوب والعقول أهم من سحق العظم عسكريًا.. في العراق، اعتمد استراتيجية اختراق الحركات الجهادية، فدعم «الصحوات»، وقام عمليًا بتحويل بعض مقاتلي القاعدة إلى حلفاء ضد القاعدة نفسها".

إذا كان الشرع هو أحد أدوات هذه الاستراتيجية، فسيكون هذا استمرارًا طبيعيًا لفلسفة بترايوس: "تفكيك العدو من الداخل، عبر زرع عناصر، أو تحويل قادة إلى شركاء ظرفيين" في استرتيجيات عنوانها:

- اللعب على التناقضات داخل الحركة الجهادية:

الحركات الجهادية، تعج بصراعات أيديولوجية وشخصية وتنظيمية، واستخدام شخصية مثل الشرع، (إذا كان حقيقيًا)، سيكون أقرب إلى «هندسة الصراع الداخلي» داخل تلك الحركات، فـ :

- تعميق الشقاقات، دفع بعض الفصائل لمواجهة الأخرى، ثم استثمار اللحظة لتقوية الموقف الأمريكي.

هذا يشبه ما فعله بترايوس مع «الصحوات السنية» في الأنبار عام ٢٠٠٦-٢٠٠٧، حين جعلهم يقاتلون القاعدة نيابة عن الأمريكيين.

لكن هذا النهج يحمل مفارقة خطيرة، فمن تُشغّله اليوم قد يصبح عدو الغد.

- ألم يتحوّل أسامة بن لادن، وباعتراف هيلاري كلينتون من صنيعة للأمريكان في أفغانستان بمواجهة السوفييت، إلى صاحب المأثرة الكبرى في تدمير البرجين؟

ولكن هنا، في سيناريو «الشرع»، فقد تحوّل «الشرع» إلى رئيس دولة بعد أن كان قد عمل لصالح بترايوس يومًا ما، ليكتسب خبرة تنظيمية

وشبكة علاقات ساعدته لاحقًا على تأسيس النصرة وتحويلها إلى لاعب سياسي-عسكري رئيسي.

إذا جمعنا هذه الخيوط، فإن مقابلة بترايوس مع الشرع، يمكن أن تُقرأ كعودة إلى «النقطة الصفر»:

- الرجل الذي هندس تفكيك الجهادية وأعني بتراوس، يعود ليجلس مع أحد منتجاتها الكبرى، ليس بلا شهود، لكن هذه المرة أمام الكاميرا وملايين من متابعي المشهد في عالم الساتلايت الواسع، يجلسان وكأنهما شريكان في كتابة السردية الجديدة عن الماضي.. هذا ليس مجرد لقاء؛ إنه إعادة تأطير للتاريخ، وكأنه يقول:

- نعم، كنّا نصنع المشهد منذ البداية، وها نحن نستكمله اليوم أيضًا.

هل فعلها بتراوس؟

الاحتمال وارد ومتماهٍ مع شخصية بترايوس وعقيدته العسكرية، لكن الأهم من سؤال : "هل فعلها بتراوس؟" هو التفكير في أثر مثل هذه العمليات على مستقبل المنطقة:

- إلى أي حدّ يمكن للقوى الكبرى أن تعبث بالبنى الجهادية ثم تفاجأ بارتداداتها؟ هل نحن أمام دائرة مغلقة تتكرر فيها صناعة الأعداء ثم إعادة تدويرهم ليصبحوا شركاء في لحظة لاحقة؟

خلفية موجزة:

في قلب الحرب السورية احتلّ صراع الفصائل مكانًا ثانويًا في خطاب كثيرين، بينما كان في الواقع أحد محركات المشهد الأكثر تأثيرًا على الأرض، من بين هذه الفصائل، برزت جبهة النصرة كقوة مرنة، متحوّلة، ومنافِسة، ليس فقط ضد نظام الأسد و"داعش"، بل أيضاً في اقتتال دائم مع فصائل إسلامية سنّية أخرى، هذا الاقتتال كان له دوافع متعددة ونتائج بعيدة المدى، وهنا سأحاول تفكيك وقائعه، أسبابه، وانعكاساته على المشهد السوري ككل.

ظهرت جبهة النصرة كفرع محلي مرتبط بتنظيم القاعدة، وسريعًا ما اكتسبت سمعة القسوة والتنظيم الفعَّال على الجبهات ضد النظام، ثم أقدمت قيادتها على محاولات "شرعنة" ذاتية أو إعادة ضبط للعلاقات الخارجية:

- في صيف ٢٠١٦ أعلن "أبو محمد الجولاني" أن الجماعة تقطع علاقتها بالقاعدة، ومن ثم لتعيد تسمية نفسها «هيئة تحرير الشام»، كتحالف يشتغل على توحيد عناصر متعددة.

- صراع "النصرة" مع الفصائل الجهادية الأخرى، لا يختزل في مجرد "اختلاف عقائدي" أو "شراهة أيديولوجية"، بل هو في كثير من الأحيان صراع على النفوذ السياسي والإداري داخل المناطق، والذي يعني السيطرة على المعابر، الجبايات، وإدارة الخدمات، كما على الموارد والتمويل، ما يعني المعابر الحدودية، الدعم الخارجي، وميزات الدخول إلى أسواق السلاح.

انفصال الجولاني عن "القاعدة" ثم تحول التنظيم إلى "هيئة تحرير الشام"، هي خطوة كانت تهدف إلى تقليل الضغط الدولي وفتح المجال أمام علاقات مع فصائل سورية أخرى، على عكس "داعش" و"القاعدة" التي تعرضت لضغط دولي وعسكري هائل من التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، بقيت "هيئة تحرير الشام" محصنة إلى حد ما من هذه المواجهات المباشرة، وهو ما يثير علامات استفهام حول التفاوت في المعاملة الدولية للجماعات الجهادية.

هذا لا يعني تعاونًا مباشرًا بين مسؤولين أمريكيين مثل بتراوس في الاستخبارات الأمريكية وبين الجولاني، بل يعكس سياسة استراتيجية غير رسمية تقوم في الحرب السورية، على استخدام بعض الجماعات بشكل غير مباشر لتحقيق مصالح استراتيجية دون الحاجة إلى دعم علني أو مباشر، وهو ما يوضح لماذا يُستثنى هذا الفصيل من الحملات الدولية المكثفة التي تستهدف "داعش" أو "القاعدة" التقليدية، بل سيقود إلى سؤال أكثر تعقيداً:

- كيف وصل أبو محمد الجولاني، إلى القصر الجمهوري، وهل كان تلميذاً مجتهداً للجنرال بتراوس ، الجنرال الذي يُمكن وصفه برجل الاستخبارات العسكري البارع، ذو العقلية الاستراتيجية الحادة والبصيرة التحليلية الواسعة، متجاوزاً كل المفاهيم الأخلاقية البسيطة للصراع، وراصدًا فَذاً للصلصال الذي سيصنع منه منحوتته.

- وهل كان «أبو محمد الجولاني"، وقد تحوّل إلى "أحمد الشرع" هو المنحوتة الممهور عليها توقيع:

- ديفيد بتراوس؟

إذا كان هذا صحيحاً، فبلاشك، هذه منحوتة اشتغل عليها نحّات بارع.

في ٢٤ سبتمبر ٢٠٢٥، اتخذ «أبو محمد الجولاني" وقد بات "أحمد الشرع"، منصّة الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة ليتلو خطبة قصيرة، «نوّه» فيها عن أخطاء وقعت فيها حكومته، ليبدّل في وصف الوقائع، فـ «المجزرة» تتحوّل إلى خطأ فردي، أو سوء تفاهم، وفي ظل هذا المشهد، تختفي المجازر الطائفية، وكأن كل صرخة في القرى والبلدات كانت مؤشرًا على القادم الأسوأ.

- وكأن على الشاهد أو الضحية أو يؤجّل ذاكرته، ذاكرة تحكي، صرخات باتت تهتف لتقسم البلاد :

في الساحل السوري، لاذقية وطرطوس، عاش العلويون لحظات الرعب؛ اقتحمت ميليشيات مسلحة قراهم وبلداتهم، اقتلعت المنازل، ونهبت الممتلكات، وذهبت الأرواح هباء، بينما كانوا يراقبون العالم يلتفت بعيدًا عنهم، ومن بعدها جاءت المجازر لتطال السويداء، ليتعرض الدروز لذات المصير، الذبح الجماعي وتدمير المنازل، ما دفع شيوخ الطائفة إلى المطالبة بحق تقرير المصير، وإلى المطالبة بالانفصال عن الدولة المركزية تخوفاً من هجمات المستقبل وبحثاً عن صيغة تحمي هويتهم ووجودهم.. في الشمال الشرقي، الأكراد، عبر قوات سوريا الديمقراطية، يحاولون

الحفاظ على حكم ذاتي أو الانتقال إلى كونفدرالية تشمل إقليمهم وسط مفاوضات مع الحكومة الجديدة والدول الإقليمية، بينما تركيا تحرك قواتها ضدهم في شمال شرق البلاد، وكأن الحرب لم تغادر أراضيهم أبدًا.

وسط كل هذا، تعثرت الحكومة المركزية، غير قادرة على فرض الأمن أو السيطرة على البلاد، وبذلك فقدت السلطة الجديدة مناطق نفوذها الحيوية، وتفككت مؤسسات الدولة التقليدية، وانتشر الضعف الاقتصادي مع تدمير البنية التحتية.

كل طرف من الأقليات بات يسعى لإعادة بناء مؤسساته المحلية، تأمين موارده، حماية نفسه، فيما العالم الخارجي يحاول موازنة النفوذ عبر رفع العقوبات أو التفاوض على اتفاقيات محدودة، لكن الفوضى تبقى سيد الموقف.

في هذا المشهد الممزق، تتباين السيناريوهات.. كونفدرالية قد تمنح كل منطقة حكمًا ذاتيًا مع مؤسسات مركزية محدودة، أو تقسيم كامل للبلاد، أو محاولة مصالحة وطنية صعبة، تحتاج حماية حقوق الأقليات وتعويض المتضررين، وإعادة دمج المناطق سياسيًا واقتصاديًا.

لكن الحقيقة الوحيدة الواضحة هي أن هيئة تحرير الشام، منذ تولّيها السلطة، من خلال تفكيك مؤسسات الدولة، استهداف الأقليات، والتحالف الانتقائي مع مصالح قديمة، قد أودت بالبلد إلى حالة من التفكك والانقسام.

اليوم، سوريا ليست إلامجموعة من الأقاليم أو الدول المتجاورة المتناحرة، كل منها يحرس نفوذه وموارده، والفكرة عن دولة مركزية قوية باتت حلماً بعيدًا، يلوح على هامش والفوضى والخراب.

الفصل الثالث

في العقود الأخيرة، شهد العالم تجارب متباينة للإسلام السياسي في الحكم، وكانت نتائج بعضها دراماتيكية على استقرار الدولة ووحدتها، ففي الصومال، بعد انهيار الحكومة المركزية عام ١٩٩١، حاولت حركات إسلامية مثل الاتحاد الإسلامي فرض سيطرة على مناطق واسعة، لكن الدولة فشلت في البقاء كوحدة سياسية واحدة، وتحولت إلى دويلات محلية وحركات مسلحة مستمرة حتى اليوم.

في أفغانستان، صعدت حركة طالبان إلى السلطة في ١٩٩٦ وأعلنت إمارة إسلامية تحكم وفق الشريعة، إلا أن الدولة انهارت جزئيًا قبل تدخل الولايات المتحدة عام ٢٠٠١، ولا تزال أفغانستان اليوم تعاني من هشاشة المؤسسات وضعف الدولة رغم عودة طالبان للسلطة في ٢٠٢١.

وفي ليبيا، أدى الفراغ السياسي الذي أعقب سقوط معمر القذافي عام ٢٠١١ إلى صعود جماعات إسلامية تسعى للسلطة ضمن الفوضى، وتحولت الدولة إلى عدة دويلات متنافسة، فيما أصبح التفكك شبه دائم، ولا تزال ليبيا تواجه أزمة سياسية وعسكرية مستمرة.

كما شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ تجربة صعبة للإسلام السياسي، عندما استحوذت أحزاب شيعية ذات مرجعية دينية على مناطق واسعة، وتفاقمت الأزمة مع صعود تنظيم داعش بين ٢٠١٣ و٢٠١٧، مما أظهر ضعف السلطة المركزية في مناطق كبيرة من البلاد، على الرغم من أن الدولة لم تتفكك رسميًا.

تجارب هذه الدول تشير إلى أن صعود الإسلام السياسي في سياق ضعف الدولة أو الحرب الأهلية غالبًا ما يؤدي إلى تفكك الدولة أو هشاشة مؤسساتها، بينما الدول التي تتمتع بمؤسسات قوية نسبيًا تستطيع احتواء

التجربة رغم الأزمات السياسية الحادة، كما حدث في تركيا أو مصر.

إن التاريخ المعاصر يذكرنا بأن القوة التنظيمية والدولة المؤسسية هما العاملان الحاسمان في قدرة أي مشروع سياسي، بما في ذلك الإسلام السياسي، على البقاء دون أن تتحول الدولة إلى حالة من التفكك والفوضى، ولكن لنكتفي بمحاورة تجربتين في مآلاتهما:

- **التجربة السودانية والإسلام الراديكالي.**

وتجربة الإسلام الراديكالي في سوريا، وقد باتت «السلطة الوليدة».

التجربتان السورية والسودانية تقدمان نموذجين صارخين على هذه الظاهرة، كل منهما في سياق مختلف، لكنهما يلتقيان في النتائج:

- تفكك الدولة، تصاعد الانقسامات، وانهيار سلطة المركز.

في السودان، صعود الإسلام السياسي خلال العقود الماضية لم يكن مجرد تحالف سياسي مع الدولة، بل كان مشروعًا شاملًا لإعادة هندسة السلطة والمجتمع.. الميليشيات الدينية استغلت الانقسامات العرقية والطائفية، وسيطرت على مساحات واسعة من البلاد، مستفيدة من ضعف الدولة المركزية، ما أدى إلى نشوء دويلات متفرقة، كل منها يسيطر على موارده الخاصة ويخوض صراعات مستقلة للبقاء والنفوذ.

- النتيجة كانت تقسيم السودان فعليًا، إذ انقسمت السلطة والموارد، وأصبح من الصعب تصور دولة جامعة تحت سلطة مركزية واحدة، ما ظهر جليًا في انفصال جنوب السودان وتشظي مناطق أخرى لاحقًا.

في سوريا، تتكرر الصورة بطريقة مشابهة، وإن كانت بمسارات محلية مختلفة:

- وصول هيئة تحرير الشام إلى السلطة في دمشق لم يكن مجرد تغيير حكومي، بل بداية عملية منهجية لتفكيك الدولة المركزية.

تم حل الجيش وتسريح قياداته وأفراده، وأُقصي العلويون من وظائف الدولة، بينما أقامت الهيئة تحالفات مع أوليغارشيا النظام السابق، أولئك الذين نهبوا البلد واستثمروا الموارد خلال سنوات الفساد، لتضمن لنفسها قاعدة اقتصادية وسياسية مستقرة، في الوقت نفسه، اندلعت المجازر الطائفية في الساحل السوري والسويداء، واستهدفت الدروز والعلويين بشكل مباشر، ما دفع هذه الأقليات إلى المطالبة بالحكم الذاتي أو الانفصال الجزئي.. الأكراد، في الشمال الشرقي، حاولوا حماية حكمهم الذاتي أو الانتقال إلى كونفدرالية محلية، وسط تدخلات تركية مستمرة وتهديدات عسكرية، لتظهر سوريا اليوم كمجموعة من الأقاليم المتجاورة المتناحرة، كل منها يحرس سلطته بلا أيّة فضاءات واحدة لجغرافية مكتلة بالأسئلة وطوائف محاطة الأسرار.

ما يجمع بين التجربتين واضح:

- الإسلام السياسي، حين يمتلك السلطة، يميل إلى تفكيك الدولة المركزية واستثمار الانقسامات الداخلية والتلاعب بالمجتمع المدني والمؤسسات لضمان بقائه.

المجازر، الطرد من الوظائف، السيطرة على الموارد، التحالف مع مصالح قديمة، كل هذه الأدوات تُستخدم بشكل ممنهج لتفكيك الدولة وتحويلها إلى فسيفساء من الأقاليم المتناحرة، كل منها يقرر مصيره بمعزل عن الآخر، حتى يتحول مفهوم الدولة الجامعة إلى حلم بعيد.

التقاطعات بين التجربتين لا تتوقف عند الآليات، بل تمتد إلى النتائج:

- في السودان، أدى صعود الإسلام السياسي إلى انفصال الجنوب وتشظي مناطق أخرى، وفي سوريا، أدى صعود هيئة تحرير الشام إلى وضع البلاد على شفير الانقسام الفعلي إلى أقاليم متنافسة.

- في كلا الحالتين، يظهر أن صعود قوى إيديولوجية راديكالية ليس مجرد صراع سياسي أو ديني، بل عملية منهجية تهدف إلى إعادة تشكيل الدولة

والمجتمع وفق مصالح تلك القوى، بما يضمن بقاؤها، ولو على حساب وحدة البلاد وسلامة شعبها.

وهكذا، يمكن القول إن الإسلام الراديكالي في السودان وسوريا لم يجلب استقرارًا أو تطويرًا، بل كان أداة تمزيق، جعلت من الدولة المركزية الحامل الأبعد، ومن الأقاليم المتصارعة واقعًا مؤلمًا، يفرض على كل مواطن في هذه الأراضي إعادة حساباته اليومية، ومحاولاته للبقاء ضمن منظومة السلطة الجديدة.

مقارنة بين السودان وسوريا:

حين يحل الإسلام الراديكالي في دولة مهترئة قائمة، ليحل اهتراءاته مكان اهتراءاتها، فإن أثره لا يقتصر على الشعارات أو البيانات، بل يمتد إلى قلب مؤسسات الدولة ويضعف اللاصق الاجتماعي والسياسي الهش الذي حافظ على وحدة البلد لعقود.

التجربتان السودانية والسورية تقدمان نموذجين صارخين على هذه الظاهرة، كل منهما في سياق مختلف، لكنهما يلتقيان في النتائج:

- تفكك الدولة، تصاعد الانقسامات، وانهيار سلطة المركز.

السودان قبل صعود الإسلام السياسي:

قبل صعود قوى الإسلام السياسي، كان السودان دولة مركزية ضعيفة لكنها موحدة نسبيًا، تحكمها نخبة سياسية تقليدية، مع جيش وموظفين إداريين يمتد نفوذهم إلى الأقاليم.

- التوازن بين المكونات العرقية والطائفية كان هشًا، لكن المؤسسات الرسمية كانت قادرة على ضبط النزاعات جزئيًا.

- الاقتصاد كان يعتمد على الزراعة، الموارد الطبيعية، وبعض الثروات النفطية في الجنوب، بينما كانت العاصمة الخرطوم مركز السلطة السياسية والإدارية.

ومع ذلك، كانت هناك فجوات كبيرة بين المركز والهامش، ما جعل البلاد عرضة للاستغلال من قبل القوى الطائفية والسياسية المتشددة حين أتيحت لها الفرصة.

سوريا قبل صعود هيئة تحرير الشام:

سوريا، قبل اندلاع الحرب، كانت الدولة المركزية قوية، يقودها نظام بوليسي متماسك بجيش وجهاز أمني كبير، فكانت «جمهورية الخوف» التي تسيطر على كل السكان والأقاليم.. دمشق كانت قلب السلطة، والموظفون المدنيون والجيش يمثلون العمود الفقري للدولة، بينما حافظت مؤسسات الدولة على دورها في توزيع الموارد والخدمات.

المجتمع السوري، رغم التعدد الطائفي والعرقي، ظل تحت مظلة الدولة المركزية، حتى ظهرت عوامل الضعف الداخلي والخارجي التي فتحت الباب لصعود الفصائل المسلحة، ومنها "هيئة تحرير الشام"، كقوة قادرة على السيطرة على السلطة لاحقًا، لتفتح بوابات تقسيم البلاد، ربما إلى «جمهوريات»، تسحق جمهورها أولاً حال أن تتفرغ من سحق «الجمهور» الجار.

في السودان:

صعود الإسلام السياسي في السودان لم يكن حدثًا مفاجئًا، بل نتيجة تراكمات تاريخية وسياسية.. نجحت الحركة الإسلامية في بناء قاعدة شعبية قوية، مستفيدة من ضعف الدولة المركزية والفجوات بين المركز والأقاليم. مع بداية استيلائها على السلطة، استخدمت الحركة أدوات متعددة لضمان سيطرتها:

- تأسيس ميليشيات دينية مسلحة، فرض قوانين دينية على مؤسسات الدولة، واستهداف المعارضة السياسية والاجتماعية.

- الميليشيات انتشرت في مناطق استراتيجية، خاصة الحدودية والريفية،

مستغلة الانقسامات العرقية والطائفية، ما مهد الطريق لتفكك الدولة المركزية تدريجيًا وتحويل السودان إلى فسيفساء من الأقاليم المتنافسة، بما في ذلك انفصال جنوب السودان.

في سوريا:

في سوريا، كان صعود "هيئة تحرير الشام" مختلفًا في الشكل لكنه مشابه في الجوهر، فمع بداية تدخلها السياسي والعسكري، لم تكتف الهيئة بإدارة مناطق محددة، بل استهدفت قلب الدولة، دمشق، لتصبح محور السلطة الجديدة.. الخطوة الأولى كانت حل الجيش وتسريح قياداته وأفراده، ما خلق فراغًا أمنيًا كبيرًا، في الوقت نفسه، شرعت الهيئة في طرد موظفي الدولة من العلويين، مستهدفة رموز السلطة السابقة، بينما أقامت تحالفات مع أوليغارشيا النظام السابق لضمان استمرار تدفق الموارد الاقتصادية والسياسية.

هذا المزيج بين تفكيك مؤسسات الدولة واستغلال المصالح القديمة منح الهيئة القدرة على السيطرة، بينما بدأت المجازر الطائفية والمواجهات العسكرية تظهر قوة نفوذها وتوسيع نطاق سيطرتها على المناطق الحيوية.

الآليات المستخدمة لتفكيك الدولة في السودان:

الإسلام السياسي في السودان استخدم أدوات متعددة لتفكيك الدولة المركزية وإعادة رسم السلطة وفق مصالحه:

- أولها الميليشيات المسلحة، التي سيطرت على مناطق واسعة، مستغلة ضعف الجيش المركزي.

- ثانيها القوانين الدينية والسياسات المؤدلجة، التي فرضت سيطرة الحركة على المؤسسات التعليمية والقضائية.

- ثالثها، استغلال الانقسامات العرقية والطائفية، ما ساعد على خلق

فسيفساء من الأقاليم شبه المستقلة التي تسيطر على مواردها بنفسها، ممهّدًا لتفكك السودان جزئيًا أو كليًا.

نتائج صعود الإسلام السياسي في السودان كانت واضحة:

- انفصال جنوب السودان.

- نشوء دويلات متفرقة.

- انهيار شبه كامل في القدرة على تقديم الخدمات الأساسية، واعتماد الحركة على ميليشيات محلية للتحكم في السلطة، مع استمرار الفوضى والصراعات بين الأقاليم.

التقاطعات بين السودان وسوريا

التقاطعات واضحة:

- تفكيك الدولة المركزية، استغلال الانقسامات الداخلية، التحالف مع مصالح قديمة، وإعادة توزيع الموارد لصالح الولاءات، كل ذلك أدى إلى تقسيم البلد فعليًا وتحويله إلى فسيفساء من أقاليم متجاورة متناحرة.

والنتيجة؟

الإسلام الراديكالي لم يكن مجرد حركة دينية، بل مشروع سياسي له آثار عميقة على وحدة الدولة واستقرارها، مما يجعل إعادة بناء الدولة المركزية أو تحقيق المصالحة الوطنية تحديًا بالغ الصعوبة، وربما حلمًا بعيد المنال.

هكذا شهد كل من البلدين كما ساحات أخرى في العالم العربي في العقود الأخيرة صعود أشكال مختلفة من الإسلام السياسي الراديكالي، تتباين في أساليبها وأهدافها باختلاف السياق الاجتماعي والسياسي لكل دولة.

في السودان، ظهر الإسلام السياسي الراديكالي كمشروع يسعى للسيطرة على الدولة من خلال سلطة حزبية دينية، وقد تجسّد ذلك بوضوح

في تجربة نظام الإنقاذ الذي حكم البلاد لعقود، حيث كان الدين أداة لتأسيس سلطة مركزية قوية، لكنها اصطدمت بتنوع الهوية السودانية وامتداد التوترات العرقية والمناطقية.

أما في سوريا، فقد بات الإسلام الراديكالي يتحرك في إطار حرب شاملة، حيث استخدم المجموعات الجهادية في الفوضى والنزاع المسلح لإحكام السيطرة على أجزاء من الدولة، مستغلاً انهيار مؤسسات الدولة وصراعاتها الداخلية، وهو ما أدى إلى تحول البلاد إلى ساحة مفتوحة للنفوذ الخارجي والصراع الطائفي.

يمكن ملاحظة أن كلا التجربتين أسفرتا عن تقويض الدولة ووحدة أراضيها، إلا أن السياقات مختلفة:

- في السودان كان المشروع مركزياً ومؤسساتياً لكنه لم يستطع الصمود أمام التعددية الإثنية والعرقية، فأسفر عن انفصال جنوب السودان واستمرار النزاعات في دارفور والأقاليم الأخرى، بينما في سوريا أدى العنف المسلح والفوضى إلى تفكك فعلي للسيادة، وظهور كيانات مسيطرة على أجزاء من الدولة، ما جعل البلاد تعيش حالة شبه انقسام جغرافي وسياسي.

في كلا البلدين، يمكن القول إن سعي الإسلام السياسي الراديكالي لفرض مشروعه عبر السيطرة المطلقة على الدولة اصطدم بالواقع المتعدد والهويات المتنوعة، فكانت النتيجة انقسام الدولة وتفتيت الوحدة الوطنية، كل في سياق مختلف، ليترك شعوبها في مواجهة مباشرة مع تبعات الحكم الراديكالي والصراعات المستمرة على الهوية والسيادة، والتحوّلات المحفوفة بالمخاطر وهدر الدماء.

كلا التجربتين أسفرتا عن تقويض الدولة ووحدة أراضيها، إلا أن السياقات مختلفة:

- في السودان كان المشروع مركزياً ومؤسساتياً لكنه لم يستطع الصمود أمام التعددية الإثنية والعرقية، فأسفر عن انفصال جنوب السودان واستمرار النزاعات في دارفور والأقاليم الأخرى، بينما في سوريا أدى العنف المسلح والفوضى إلى تفكك فعلي للسيادة، وظهور كيانات مسيطرة على أجزاء من الدولة، ما جعل البلاد تعيش حالة شبه انقسام جغرافي وسياسي.

في كلا البلدين، يمكن القول إن سعي الإسلام السياسي الراديكالي لفرض مشروعه عبر السيطرة المطلقة على الدولة اصطدم بالواقع المتعدد والهويات المتنوعة، فكانت النتيجة انقسام الدولة وتفتيت الوحدة الوطنية، كل في سياق مختلف، ليترك شعوبها في مواجهة مباشرة مع تبعات الحكم الراديكالي والصراعات المستمرة على الهوية والسيادة، والتحوّلات المحفوفة بالمخاطر وهدر الدماء.